الأمم المتحدة

A/56/PV.20

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **٢٠**
الخميس، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٨/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

البند ١٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام (A/56/160 و Corr.1 و Add.1)

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم جزيل الشكر لتنظيمكم هذه المناقشة التي جاءت في وقتها تماما بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، في أعقاب أخطر اعتداء إرهابي في تاريخ البشرية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعاطفنا وتعازينا للولايات المتحدة حكومة وشعبا، وإلى الأسر المكلومة أيضا للمأساة التي أحدقت بهم يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

إن الإرهابيين استهدفوا أمريكا، لكنهم اعتدوا على إنسانيتنا المشتركة وتحدوا القيم والمبادئ التي تقف الأمم المتحدة والدول الأعضاء بها دفاعا عنها. إن حوالي ٦ ٠٠٠ فرد، أطفال، وشباب وكبار، رجال ونساء – من أمريكا ومن حوالي ثمانين بلدا آخر ماتوا أو فُقدوا تحت الأنقاض.

وعلاوة على ذلك، سيموت ٤٠ ٠٠٠ طفل قبل سن الخامسة عندما يضرب انكماش اقتصادي العالم النامي نتيجة للاعتداء.

إن التكلفة الاقتصادية للرعب بالغة وواسعة الانتشار بنفس القدر. وبينما اقتصاد الولايات المتحدة الذي كان يعاني من الضعف تكبد خسارة مذهلة تقدر بـ ٤٠ بليونا من الدولارات، شهد الآلاف من الناس استثماراتهم ووظائفهم وأحلامهم تتبخر. إن موجة التدمير العارمة من المحتمل أن تصيب عشرة ملايين فرد بالفقر في البلدان النامية.

ونحن جميعا نعرف أن الإرهاب يزعزع استقرار دولنا، ويدمر اقتصاداتنا ويسبب تآكل مجتمعاتنا. إلا أنه قبل ذلك اليوم المشؤوم، يوم ١١ أيلول/سبتمبر، لم يكن من الممكن أن نتصور المدى الذي يمكن للمتطرفين أن يذهبوا إليه في أعمالهم الشريرة. والمرة القادمة ستكون أسوأ، باستخدام أسلحة الدمار الشامل – البيولوجية أو الكيميائية أو حتى النووية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-56360 (A)
0156360

وبدلا من أن يخوف الإرهابيون العالم المتحضر بتطرفهم، عززوا عزمنا على الدفاع عن قيمنا وطريقة حياتنا. لقد قربوا بين البلدان والشعوب في تحالف واسع، موحدة على اختلاف العنصر، والمنطقة والدين. وقرار الجمعية العامة ٥٦/١ وقرارا مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) تجسد عزمنا. ويجب علينا الآن أن نعمل وفقا لها.

لقد خبرت نيبال العنف بشكل مباشر – ذلك الذي شنه تمرد ما تسمى جماعة الماويين التي تسعى إلى تدمير الديمقراطية والحرية وإنشاء جمهورية شمولية دكتاتورية. وعنف السنوات الست أزهقت بسببه أكثر من ١ ٨٠٠ روح، ومما عطل عمليتنا الإنمائية وزعزع استقرار مجتمعنا.

إن نيبال تدين بقوة الإرهاب بجميع مظاهره، وهي ملتزمة بالعمل ضده. ونعتقد أن كل دولة لها الحق في الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الإرهابية وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونيبال تتعهد بتعاونها التام مع حكومة الولايات المتحدة في حملتها ضد الإرهاب.

إن أي حرب لمكافحة الإرهاب يجب أن تكون أوسع وأعمق وأقوى. إنها لن تكون سهلة أو قصيرة. وسيكون علينا أن نشنها على الجبهات الدبلوماسية، والاقتصادية، والسياسية والعسكرية لعزل الإرهابيين، والإطاحة بمؤامراتهم والقضاء على تهديداتهم. إننا يجب أن نحرمهم من أموالهم ونتتبع اتصالاتهم؛ وينبغي أن نحبط التعاون بين مختلف الجماعات الإرهابية، كمهربي المخدرات وسائر المجرمين المنظمين – وهو تعاون يستخدمه الإرهابيون لجمع الأموال، وتحصيل المعلومات، وحيازة الأسلحة وتنفيذ مخططاتهم المميتة. وينبغي لنا أن نمنع عنهم المأوى والملجأ، ونحرمهم من الراحة وحق اللجوء وننبذ متبنيهم. ويجب أن نتخذ إجراء حاسما على المدى القصير وأن نستعد لمسيرة طويلة.

وسيكون من قبيل الحماقة الاستسلام لنزوة الثأر والتراجع. وما لم نكافح حتى النهاية، فسيتم بذر المزيد من بذور التطرف الخبيثة في الأيام المقبلة.

ومما يبعث على التشجيع لدى نيبال الأسلوب والطريقة اللتين تسعى الدول بهما إلى التعاون على بناء ائتلاف واسع النطاق، والتحقيق في شبكة الإرهابيين المشتبه بها للحصول على الأدلة وقطع الحبل السري المالي الذي يغذيها. وإننا نأمل في أن يتم، لدى اتخاذ الإجراءات، التقيد بالمبادئ الأساسية للعدالة والإنصاف، والقيم التي يستخف بها الإرهابيون وتتمسك بها المجتمعات المتحضرة نظرا لأن هذه القيم هي التي تفصل بين المجتمعات الديمقراطية والشبكات الإجرامية السرية.

إن الجريمة التي ترتكبها حفنة من المجرمين لا تشكل تجريما لمجتمع بأسره أو لثقافة بأسرها. وحيث من المرجح أن يؤدي وقوع ضحايا بين المدنيين الأبرياء إلى تمزيق الائتلاف وتوليد ردة عنيفة كارثية، ينبغي اختيار الأهداف العسكرية بكل عناية، وأن يكون العمل هادفا ودقيقا. إننا بحاجة إلى أن نفضح أسرار الإرهابيين والكشف عن دعايتهم الشائنة من أجل كشف القناع عن ادعائهم المنافي للعقل بشأن الحرب الصليبية أو السبب.

وينبغي أن تشن الحرب على الإرهاب بنشاط مماثل كذلك على جبهات التنمية والسلام. ولن يتم كسب هذه الحرب حتى تتم إزالة الفقر والجهل والاستبعاد المنافية للإنسانية، وحل الصراعات التي تدفع الشباب إلى اليأس وتوفر للإرهابيين رافدا من المتطوعين والمؤيدين الراغبين. وسيتعين علينا إيجاد مصلحة للجميع في النظام العالمي القائم وضمن أنظمته.

وسيكون من المستحيل تحقيق النصر من دون التعاون الدولي الملتزم والجاهز. وينبغي أن تلقى الدول التي تتوفر

لديها الإرادة لكن لا تتوفر لديها الثروة اللازمة للكفاح ضد هذا الخطر التعاون والدعم من الدول التي تتمكن من تحمل التكاليف. ويمكن أن تكون الأمم المتحدة بل يجب أن تكون في مركز حشد التعاون العالمي وإثارة الحماس ضد الإرهاب.

وفي الواقع، لدى المنظمة العالمية بالفعل ما يربو على عشرة صكوك تتعلق بالكفاح ضد الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك سبع اتفاقيات إقليمية، بما فيها اتفاقية في جنوب آسيا. وعلينا أن نضعها موضع التنفيذ، وننضم إليها إن لم نكن قد فعلنا ذلك، وتعزيزها إذا لزم الأمر. وعلينا أن نقوم بإبرام اتفاقية شاملة وقوية ضد الإرهاب. وعندما نتفق على الصورة العامة، فإنه ينبغي ألا تؤدي التفاصيل إلى إعاقة التقدم.

إن المجزرة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر كانت بيانا واضحا كل الوضوح، ألا وهو أنه ليس هناك أي شخص بمنأى عن الهجمات الإرهابية، وأنها يمكن أن تكون مريعة بما يتجاوز التصور. كما أدت إلى تعزيز الفكرة القائلة بأن العالم هو قرية تضم الجميع، حيث يمكن أن تنتشر نار السخط التي تندلع في أي بقعة منها إلى سائر أنحاء القرية برمتها. ولذلك، فإن علينا أن نعمل في شراكة من أجل إلحاق الهزيمة بالإرهاب وللحيلولة دون أن يرفع رأسه القبيح مرة أخرى إلى الأبد، وذلك عن طريق إزالة الحرمان والتمييز والصراعات المميتة التي يزدهر الإرهاب في ظلها.

إن هذا هو تحد سيمتحن إرادتنا على العمل معا من منطلق المصلحة الذاتية المستنيرة، ورغبتنا في إعادة ترتيب أولوياتنا والتزامنا بالوحدة. إنها مهمة شاقة، إلا أنها ستحمل المكافأة لنا جميعا على حد سواء.

السيد أوريلانا (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): تفخر هندوراس بأن تضطلع بمهمة منسق منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وإني أمثُل أمام الجمعية بهذه الصفة.

واسمحوا لي يا سيادة الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة وأن أبدي لكم تأييد بعثتي في مهمتكم الحساسة.

لقد شهد العالم باشمئزاز شديد الاعتداء الإرهابي الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر، وليس هناك الآن من يشك بأننا جميعا في متناول مثل هذا العمل الإجرامي. وإننا لنجد في قائمة الضحايا، إلى جانب مواطني الولايات المتحدة، عددا هائلا من الأشخاص من أمريكا الوسطى، بالإضافة إلى رعايا بلدان أخرى، أناسا كان حلمهم المتقد جزءا من الحلم الأمريكي، والذين رحبت بهم هذه الأمة العظيمة.

وإننا نتوجه بتعازينا وتعاطفنا إلى أسر الذين قضوا نحبهم في هذا الاعتداء اللاإنساني. وإننا نقدم إلى حكومة الولايات المتحدة و إلى سلطات مدينة وولاية نيويورك، وإلى شعب نيويورك، دعمنا الأخوي المخلص في هذه الوقت العصيب واعترافنا بتنظيمهم الرائع لإدارة الأزمة.

إلا أن الاعتداء كان يستهدف أيضا أعز قيمنا، القيم التي تعزز نظام الحياة في المجتمع الحديث. وهذا هو السبب الذي يفسر أن لهذا الاعتداء بعدا يشمل العالم بأسره. فالإرهاب هو عدونا المشترك. ولذلك، يتعين أن تكون القرارات التي نتخذها دقيقة ومنسجمة، أي يجب أن تستهدف الإرهاب بصفة خاصة.

وإن بلدان أمريكا الوسطى، إذ تدرك هول هذه الأعمال اللاإنسانية، قد تصرفت فورا للاستجابة للمأساة. وقد قام الرئيس المؤقت لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى كارلوس روبرتو فلوريس رئيس جمهورية هندوراس بدعوة رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى الآخرين إلى اجتماع قمة

عقد في إل – زامورانو، هندوراس، واعتمد فيه إعلان بعنوان ''اتحاد أمريكا الوسطى ضد الإرهاب''. وقد قدم هذا الإعلان في رسالة موجهة إلى الأمين العام في ٢٠ أيلول/سبتمبر وصدر في الوثيقة A/56/392. وما من شك في أن تلك الوثيقة قد عممت على الجمعية الآن. وتدين الوثيقة بشدة أعمال الإرهاب، أيا كان شكلها، وتعتبرها بمثابة جرائم ضد الإنسانية وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك فقد ذكر الإعلان أن أمريكا الوسطى تؤيد قرار مجلس الأمن الذي اتخذ في ١٢ أيلول/سبتمبر.

ومن التدابير الأخرى، قرر رؤساء بلدان أمريكا الوسطى ما يلي: أولا، تحسين وتبسيط آليات تبادل المعلومات المتعلقة بالأعمال الإرهابية المحتملة فيما بينها ومع الولايات المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية والمتعددة الأطراف. ثانيا، قرروا تعزيز الأمن عبر الحدود وفي الموانئ والمطارات في المنطقة، بالإضافة إلى تعزيز مراقبة تحركات الهجرة للحيلولة دون انتقال الأشخاص المرتبطين بالإرهاب.

وثالثا، لقد قرروا تنسيق الأعمال بحيث لا تستعمل أراضي أمريكا الوسطى جماعات إرهابية من أي أصل أو أيديولوجية؛ ورابعا قرروا تعزيز تنفيذ المعايير اللازمة بحيث يحاكم على هذه الجرائم ضد الإنسانية ويعاقب عليها، بإنشاء الآليات الملائمة للتعجيل بتسليم هؤلاء المجرمين إلى الدول التي تطالب بهم؛ وخامسا، قرروا ضمان السريان الكامل للصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، عقدت بالفعل اجتماعات قطاعية لتنسيق متابعة هذا الإعلان السياسي، ومنها الاجتماع الذي عقد مؤخرا للجنة أمن أمريكا الوسطى.

وقد جاء رد أمريكا الوسطى سريعا وقويا. فسوف لن ندخر جهدا في سبيل الانضمام متضامنين إلى المقررات المتخذة في هذا المحفل العالمي والمشاركة في الإجراءات التي تتخذ، حيث أن دعم المجتمع الدولي في كفاحه ضد الإرهاب يجب أن يكون إجماعيا وغير محدود.

السيد نتيتوروي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): إن صورة مركز التجارة العالمي والبنتاغون صبيحة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الأليم صعقت البشرية بأسرها. إذ أطلت علينا البربرية والخسة وكشفت عن أقبح صورها التي تمثلت في الهجمات الإرهابية في ذلك اليوم، إلى حد أن مشاهدي التلفزيون في أنحاء العالم ظلوا يتساءلون عما إذا كان ما يشاهدوه حقيقة أم خيالا. فالواقع أن القوات الشيطانية كانت قد ضربت لتوها مدينة نيويورك وهي عاصمة عالمية وعاصمة لكل الحضارات وهي مدينتنا الحبيبة.

وتتيح لي المناقشة في الجمعية العامة بشأن الإرهاب الدولي فرصة ضم صوتي إلى صوت رئيس بوروندي الذي تكلم باسم حكومة وشعب بوروندي وإلى أصوات رئيس بلدية مدينة بوجمبورا ورودولف جولياني ورئيس بلدية مدينة واشنطن العاصمة، في تقديم أصدق العزاء إلى الشعب الأمريكي وإلى أسر ضحايا مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويشاطر شعب بوروندي كله الشعب الأمريكي وكل شعوب العالم الأسى على ضحايا المأساة ومحاولة تفهم سبب هذا الجنون البشري.

إن الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر تناقض السلم والأمن الدولي. وقد شدد رئيس بلدية مدينة نيويورك على ذلك؛ وفعل الأمين العام الشيء نفسه.

ومن ثم تأتي أهمية هذا التأمل المشترك في إطار منظمتنا العالمية، التي مهمتها الأولى هي، وفقا للديباجة والمادة ١ من الميثاق ''إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب'' و ''حفظ السلم والأمن الدولي'' باتخاذ

''التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم''.

إن المنع والقمع، هو الواجب على المجتمع الدولي، لا قولا أو نظريا فحسب بل وبصورة ملموسة، يوميا، دونما تهرب أو غموض. والأمم المتحدة توفر محفلا متميزا للعمل والتنسيق.

ولا بد من إقناع العالم أنها محفل يرتبط الناس الذين يشكلونه بمصير مشترك ويتقاسمون التطلعات، ويجب أن يطمئنوا إلى الآمال الواحدة. وهذا هو السبب في أن بوروندي ترحب بالسرعة والحماس اللذين شكلت بهما بلدان العالم جبهة موحدة ضد الإرهاب، الذي هو آفة جديدة تضاف إلى آفتَي الفقر والأمراض.

إن مرتكبي أعمال ١١ أيلول/سبتمبر يجب أن يتحملوا نتيجة أعمالهم أمام العدالة، ولا بد من أن تصفى شبكتهم. وللحكومة الأمريكية الحق في معاقبة المذنبين، ولها في ذلك تأييد بوروندي، شريطة أن يستهدف العدو جيدا، وألا تتسبب العملية في قتل المدنيين الأبرياء.

وقد أدان مجلس الأمن والجمعية العامة الهجمات الإرهابية التي شنت في ذلك اليوم نفسه. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) هو قرار فعلي للقضاء العاجل على الإرهاب. والتعاون الدولي مطلوب للأداء الكامل والفوري.

غير أن ذلك لن يكفي إن لم تتفهم جميع البلدان الإرهاب بالطريقة ذاتها، وإن لم يستهل تأمل عميق لمحاولة كسر شوكة هذا الشر الجديد في الزمن الحديث، بغية تحسين سبل القضاء عليه.

وقد أعربت وفود مختلفة عن رغبتها في ألا تطول هذه المناقشة إلى ما لا نهاية حول تعريف الإرهاب وأن تترك هذه المهمة للخبراء في القانون الإنساني الدولي. وإذا كنا نتفهم هذا الموقف في ظل إلحاح الوضع والصدمة الإجرامية في ١١ أيلول/سبتمبر فإن وفدي يرى أن التحالف العالمي ضد الإرهاب لن يكون فعالا حقا. إلا إذا حدد كل أصحاب المصلحة سبب الشر ومهاجمة جذوره بدلا من البدء بمعالجة الأعراض.

والواقع أن الإرهاب لم يولد في ١١ أيلول/سبتمبر. فهو موجود منذ زمن بعيد وهو يقتل آلاف الأبرياء في كل بقاع العالم في كل يوم. ويبدو غالبا أن ما يعتبر عملا إرهابيا لدى البعض يمكن أن يتساهل فيه آخرون أو ينظرون إليه على أنه ''عنف للتحرير'' وهذه الحالة بالغة الخطورة بالنسبة للنضال الذي يجب أن نهب له سويا.

إن القرار ٥٥/١٥٨ الذي اعتمدته الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ينص في فقرته ٢ على

> ''التأكيد مجددا على أن الأعمال الإجرامية التي يقصد منها أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين لأغراض سياسية، هي أعمال لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال، أيا كان الطابع السياسي أو الفلسفي أو العقائدي أو العنصري أو العرقي أو الديني أو أي طابع آخر للاعتبارات التي قد يحتج بها لتبرير تلك الأعمال''.

وتعرّف اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن درء الإرهاب والقضاء عليه، المعتمدة في الجزائر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، في مادتها الأولى العمل الإرهابي بأنه أي عمل أو تهديد بعمل يعرض للخطر حياة أي شخص أو مجموعة أشخاص أو سلامته البدنية أو يرتكب بقصد التخويف أو إشاعة حالة ذعر؛ مما يجبر أو يضغط أو يفضي إلى أن تتخذ حكومات أو وكالات أو مؤسسات أو سكان أو جماعات

من السكان أي مبادرة أو إلى أن تمتنع عن اتخاذ مبادرة أو التخلي عن اعتماد أو إلغاء سياسة معينة أو إقرار أو شجب أي موقف معين أو اتباع مبادئ معينة، أو يقصد به الإخلاء بالأداء الطبيعي للخدمات العامة وتقديم الخدمات الضرورية للسكان، أو إيجاد حالة أزمة بين السكان؛ أو يقصد به إثارة عصيان عام داخل أي دولة طرف. وتحدد الاتفاقية ذاتها في مادتها الثالثة أن أعمال النضال التي يشنها أناس وفقا لمبادئ القانون الدولي من أجل التحرير أو تقرير المصير، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاستعمار والاحتلال والعدوان وهيمنة قوات أجنبية، لا تعتبر أعمالا إرهابية.

وتتشاطر هذا النهج اللجنة المخصصة المنشأة بالقرار ٥١/٢١٠ والفريق العامل التابع للجنة السادسة، كما يتضح من القراءة الدقيقة لتقرير اللجنة المخصصة (A/56/37).

إن الأمين العام السيد كوفي عنان أكد في بيانه الافتتاحي في مناقشتنا أننا لا نحتاج إلى الدقة القانونية في تعريف الإرهاب فحسب، بل إلى الوضوح الأدبي. فقال:

> ”لا يمكن قبول حجة من يسعون إلى تبرير قتل الأبرياء عمدا، بغض النظر عن السبب أو المظلمة. وحتى في حالات الصراعات المسلحة، غير جائز من الناحية القانونية استهداف المدنيين الأبرياء، فضلا عن أنه غير مقبول من الناحية الأخلاقية“. (A/56/PV.12)

وبعبارة أخرى، حتى الحرب، لها قوانين يجب اتباعها. ولهذا، فالهجمات المليئة بالكراهية على الأبرياء من سكان نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا هي أعمال إرهابية يجب على المجتمع الدولي بأسره إدانتها بلا تحفظ.

ويشعر شعب بوروندي بتضامن شديد مع شعب الولايات المتحدة في آلامه لأنه كان ضحية أيضا طيلة ثمان سنوات للإرهاب ولأعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها جماعات مسلحة مدعمة من الخارج. والتعبئة والحماس اللذان أعقبا هجمة ١١ أيلول/سبتمبر يؤديان بشعب بوروندي إلى أن يأمل في تفهم المجتمع الدولي في نهاية المطاف بأن العنف الأعمى الذي تمارسه جماعات مسلحة لما يدعى بأهداف سياسية يجب أن يعتبر إرهابا وأن تجري مكافحته على هذا الأساس في إطار هذا التآلف العالمي.

كيف يمكننا أن نبرر هجمة وحشية على طلبة في مهاجعهم يشنها مغيرون يقولون إنهم يدافعون عن الديمقراطية؟ وكيف نصف القضاء التدريجي، عن طريق المرض والجوع واليأس، على مئات البؤساء والمنبوذين من النساء والأطفال والمسنين الذين نجوا من مأساة عام ١٩٩٣ ووضعوا في مخيمات للمشردين؟ وكيف نصف المتعصبين الذين يقطّعون أوصال الأطفال الرضع ويشقون بطون الحوامل وهم ينشدون ”هللويا“ ويقرأون آيات من التوراة؟ وكيف يمكننا أن نتحمل هجمات مهلكة خرقاء على حافلات تعج بالركاب الوطنيين والأجانب؟ وماذا نقول عن هجمات على خطوط الطيران الدولية التي تخدم عاصمتنا الوطنية؟ ولماذا يتباطأ المجتمع الدولي عندما يتسلل إلى بوروندي آلاف المهاجمين، في تآلف مع المحاربين الروانديين الذين يرتكبون أعمال الإبادة الجماعية، كما يشهد على ذلك التقرير الملحق بالوثيقة S/1998/777، ويرتكبون أعمالهم الإجرامية وأعمال الإبادة الجماعية ويفتخرون بها في وسائل إعلام بلدانهم التي شهدت مولد الحضارة الحديثة والتي حصل فيها المجرمون على حق اللجوء؟

أرجو ألا نخدع أنفسنا، فمن المؤسف أن الحرب والعنف لن يتوقفا في العالم، رغم الإدراك الجماعي لخطر الإرهاب. ومن نقاط ضعف العمل الدولي الرياء والكيل بمكيالين، وتمليهما المصالح المتناقضة.

وفي بوروندي، فإن كل هذا العنف الذي وصفته الآن لم يمنع الشعب البوروندي من الجلوس على مائدة المفاوضات

سعيا إلى الوقوف على الشرور التي تفسد مجتمعه والاتفاق على تدابير إزالتها. وتدلنا إحدى القواعد الاجتماعية المعروفة على أن الإنسان يولد طيبا، إلا أن المجتمع يجعله سيئا. ولهذا، يستمر الحوار، رغم معارضة من يعتقدون أن مدبري الجرائم اليومية قد ارتكبوا جرائم الإبادة الجماعية في بوروندي منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

والاتفاق السياسي الذي وقّع عليه المتفاوضون قبل عام انتهى إلى أن الصراع في بوروندي صراع سياسي أساسا يغلب عليه طابع قبلي قوي جدا. وبالتالي، يجب أن يكون هناك حل سياسي ولكن يجب أن يكون هناك في نفس الوقت دفاع ضد المجرمين الذين يهاجمون السكان المدنيين الأبرياء ويرفضون الانضمام إلى جانب من يريدون السلام، فيكشفون بذلك عن وجههم الحقيقي.

وعلى أي حال، عاش شعب بوروندي في وئام تام قبل أن تدخل إليه جرثومة الاستعمار التي قسّمته وتطورت إلى أيديولوجية للإبادة الجماعية مسؤولة عن المحرقة في بوروندي ورواندا. ولا يزال التعايش السلمي ممكنا. وتهديد القيم العالمية في هذه المنطقة من أفريقيا هو تهديد للسلم والأمن الدوليين كذلك. ولهذا، فمن واجبنا العالمي أن نحارب بلا هوادة الإرهابيين والمهاجمين الذين يقترفون أعمال الإبادة الجماعية، مهما كان مصدرهم.

ويجب أن يكون كل شيء واضحا أمام الائتلاف الدولي على مستوى الصكوك القانونية للنضال ضد الإرهاب والجريمة الدولية وعلى مستوى الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة. ولا بد أن يكون هناك نفس شكل الالتزام بمكافحة الفقر والبؤس والمرض والجهل والآفات الأخرى التي يمكن أن تفسر التعصب واليأس، بخاصة بين الصغار، دون أن تبرر، رغم ذلك، العنف الأخرق الناتج عن ذلك.

وبوروندي ملتزمة بالتوقيع أو التصديق على جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب والامتثال لها في أقرب وقت ممكن، وتؤيد عقد مؤتمر رفيع المستوى لتحديد استجابة مشتركة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وستنفذ بوروندي كذلك الأحكام ذات الصلة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بالإضافة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومحاربته، وهي طرف فيها بالفعل. وأخيرا، ستعدل بوروندي قريبا قوانينها الوطنية لكي تتماشى مع الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب حيث أنها مقتنعة بأن الوقت قد حان لكي يتخذ العالم تدابير محددة ضد هذا الخطر من أجل الأجيال الحاضرة والمقبلة.

ويرجو وفد بلادي سرعة الانتهاء من الأعمال الجارية، التي تهدف إلى التوصل إلى إبرام اتفاقية شاملة ضد الإرهاب، بغية استكمال الترسانة القانونية المتاحة الآن. ويجب أن يكون العالم ثابتا ومنتظما، وأن تقف بلدانه معا لكي تضطلع بمكافحة فعالة ضد الإرهاب الدولي، وهو العدو المشترك لنا جميعا.

السيد بيينديزا (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنئكم، سيدي، وأهنئ بلدكم على تقلدكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وأحيي مبادرتكم كذلك، التي أيدتها الجمعية العامة، بإعطاء الأولوية للنظر في التدابير المتخذة للقضاء على الإرهاب الدولي.

إن وفد بلادي يؤيد تأييدا كاملا الملاحظات التي أبداها في وقت سابق الممثلان الدائمان لتترانيا وكينيا بشأن الجهود الإقليمية المشتركة التي تبذلها كينيا وتترانيا وأوغندا لمعالجة مشكلة الإرهاب.

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية يوم الثلاثاء ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لأسوأ هجمة إرهابية في التاريخ،

حيث ضرب الإرهابيون أهدافا في واشنطن العاصمة ونيويورك، ملحقين خسارة مأساوية بين آلاف الضحايا الأبرياء من الولايات المتحدة وأكثر من ٨٠ دولة أخرى في جميع أنحاء العالم.

وبالفعل بعث السيد يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس أوغندا، وحكومة وشعب أوغندا بتعازيهم القلبية إلى الرئيس جورج بوش وحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، وأعربوا عن تعاطفهم معهم والأعمال الإرهابية ضد الضحايا الأبرياء ملأت قلوب شعب أوغندا بالاشمئزاز والسخط، ولا بد من معاقبة مرتكبيها. وفي وقت الحزن هذا، نتوجه بأفكارنا وصلواتنا إلى الضحايا وإلى أقاربهم وأصدقائهم وجميع من تأثروا بطريقة أو بأخرى بتلك الأحداث المأساوية.

ولا توجد أسباب سياسية أو اقتصادية أو دينية تبرر استخدام الإرهابيين للعنف بلا تمييز ضد الأبرياء. والإرهاب استراتيجية مرفوضة وخاطئة ولا يمكن الدفاع عنها من الناحية الأخلاقية حتى كوسيلة للكفاح من أجل قضية عادلة. وهي استراتيجية خاطئة ولا يمكن الدفاع عنها لأنها تستهدف أشخاصا قد لا يكونون أعداء. وبالفعل، ربما كان من بين ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة في١١ أيلول/سبتمبر أشخاص يتعاطفون مع نفس القضايا التي رغب الإرهابيون في تسليط الضوء عليها، أو كانوا محايدين إزاءها أو ببساطة غير مبالين بها. والإرهاب مرفوض أيضا لأن من شأن هذه الأعمال أن تبث الرعب في كل مجتمع، وتعرض حياة الأشخاص للخطر وتقوض رفاهية الأفراد والأسر وذلك بتعطيل الاقتصادات، وتهدد السلم والأمن الدوليين. ولذلك، تشجب أوغندا شجبا قاطعا جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بوصفها أعمالا وأساليب وممارسات إجرامية ليس لها ما يبررها، وذلك بغض النظر عن مكان ارتكابها ومن يرتكبها.

وخلال السنوات الـ ١٥ الماضية، واجه شعب أوغندا الإرهاب الذي مارسه الجيش الأصولي ألا وهو جيش الرب للمقاومة، في الأجزاء الشمالية من أوغندا، وكذلك الإرهاب الذي مارسته القوات الديمقراطية المتحالفة في الأجزاء الجنوبية من أوغندا. وجيش الرب للمقاومة والقوات الديمقراطية المتحالفة مجموعتان يؤيدهما السودان حتى الآن. وطريقة الرعب الذي يمارسه جيش الرب للمقاومة تظهر في تشويه الأطفال والنساء الأبرياء وقطع أجزاء من أجسامهم واختطاف الناجين منهم وأخذهم إلى قواعدهم خارج أوغندا. والطريقة التي تمارسها القوات الديمقراطية المتحالفة اتسمت باستخدام الإرهابيين لقنابل يضعونها كي تنفجر في الحافلات وسيارات الأجرة ومناطق التسوق المزدحمة بالسكان في كمبالا ومدن أخرى في أوغندا.

غير أن أوغندا تشعر بالتشجيع خاصة بسبب البيان الذي أدلى به ممثل السودان أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر والذي قال فيه إن السودان لن يسمح بعد الآن باستخدام أراضيه كملاذ لأي جماعات إرهابية أو أفراد إرهابيين، وأن السودان الآن على استعداد لترجمة أقواله إلى أفعال. ولذلك فإننا نتوقع أن يعقب هذا الالتزام اتخاذ خطوات ملموسة لوقف قيام جيش الرب للمقاومة والقوات الديمقراطية المتحالفة بالهجمات الإرهابية على أوغندا.

ولقد خلفت تلك الهجمات الإرهابية آثارا سلبية للغاية على بلدنا واقتصادنا. وتدل التقديرات، على سبيل المثال، أن الاقتصاد الأوغندي كان سيتجاوز إلى حد كبير المعدل الحالي لنمو إجمالي الناتج المحلي وقدره ٦,٥ في المائة لو لم يتعرض لحملات الإرهاب المتواصلة التي يتعرض لها الشعب الأوغندي منذ عقد ونصف العقد من الزمن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بالزان (مالطة).

وقدم وزير دولتنا للشؤون الخارجية، في الكلمة التي ألقاها أمام البرلمان في كمبالا بعد يومين من الحادثة التي وقعت في نيويورك، موجزا لاستراتيجية أوغندا المتسقة التي تتألف من ثلاثة عناصر على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية لدعم التصدي الدولي القوي للإرهاب.

فعلى الصعيد الوطني، تنص قوانين أوغندا على أن كل من يشارك في أعمال الإرهاب أو ينفذها يكون قد ارتكب جرما. وبالمثل، فإن كل من يساعد أو يمول أو يأوي أو يقدم الدعم فيما يتعلق بارتكاب أعمال الإرهاب أو الإعداد لها أو استهلالها يكون قد ارتكب جرما. وكل هذه الجرائم يعاقب مرتكبوها بالسجن مدى الحياة. وستتخذ أوغندا أيضا تدابير عاجلة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). لمناهضة الإرهاب. والمطلوب بإلحاح من البرلمان الأوغندي اتخاذ تدابير محلية عاجلة وحازمة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية وسد الثغرات في القوانين الموجودة حاليا من أجل التصدي لطرق الإرهاب المعقدة وآليات تمويلها وإيجاد رادع فعال ودائم للإرهاب في أوغندا.

و لم تكن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر مأساة للولايات المتحدة الأمريكية، فحسب بل وأيضا لـ ٨٥ دولة أخرى لقي بعض مواطنيها حتفهم في مركز التجارة العالمي. ولذلك، وبعبارة أشمل، كان الهجوم الإرهابي الذي وقع في ذلك اليوم بمثابة هجوم على المجتمع الدولي. ويتعين أن تتخذ الأمم المتحدة التدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب بصفته تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويتعين أن تستخدم الأمم المتحدة موقفها الفريد لبناء تحالف متعدد الأطراف بصورة حقيقية يضع إطارا عالميا شرعيا لشن حرب ضد الإرهاب تتسم بحسن التنسيق والاستمرار.

ولقد وضع المجتمع الدولي بالفعل ١٢ اتفاقية دولية لتعزيز الإطار القانوني من أجل تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ووقعت أوغندا بالفعل وصادقت على اتفاقيات وبروتوكولات الطيران لمناهضة الإرهاب وكأمر يتسم بالأولوية، عقدت أوغندا العزم على العمل مع بقية المجتمع الدولي لكي تصبح طرفا في ما تبقى من اتفاقيات.

وتطالب أوغندا المجتمع الدولي بأن يعتمد بدقة استراتيجيات لمحاربة الإرهاب وذلك بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للإرهاب على نحو فعال، وترحب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بصفته تدبيرا جديدا وهاما لمواجهة التحديات الجديدة للإرهاب الآخذ في التغير الذي يقوده أفراد مجرمون ومنظمات ودول إجرامية.

وتهيب أوغندا بالأمم المتحدة كذلك أن تتحرك بسرعة لتعزيز وإنجاز مشروع الاتفاقية بشأن قمع الإرهاب النووي وإعداد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي؛ وإعلان أن الإرهاب جريمة ضد الإنسانية وإقامة آلية دولية لمعاقبة المسؤولين عن القيام بأنشطة إرهابية أو المساعدة في ارتكابها؛ وحشد الموارد العالمية الضرورية لتمكين البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، من تصميم وبناء آليات وقدرات وطنية وإقليمية لتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة وقراراتها المناهضة للإرهاب.

ويجب على الأمم المتحدة، ونحن نواجه آفة الإرهاب، أن تواصل التصدي للظروف التي تسبب الكراهية والفساد والتطرف والأصولية. والواقع أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحقق أهداف الألفية، بما فيها التصدي، في جملة أمور، لأسباب الصراع، والجهل، والمرض، والفقر.

وختاما، أودّ أن أؤكد من جديد أن الإرهاب جريمة ضد الإنسانية. فالإرهاب لا يمكن الدفاع عنه أدبيا وأخلاقيا. يجب ألا نبرر تحت أي ظروف قتل الأبرياء لأي سبب سياسي. والإرهاب مشكلة دولية تتطلب ردا منسقا متعدد القطاعات ومتعدد الأبعاد على الصعد الوطنية والإقليمية

والعالمية. فلنوضح أن أعضاء الأمم المتحدة لديهم من الشجاعة والتكنولوجيا والإرادة السياسية ما يكفي لاتخاذ التدابير الجماعية الملائمة والسريعة والكافية ردا على بلاء الإرهاب. ولنبعث برسالة قوية إلى الإرهابيين ومن يدعمونهم ومن يتعاطفون معهم مؤداها أن الأمم المتحدة قادرة على التصرف وسوف تتصرف بشكل حاسم في مواجهة الإرهاب.

السيد فوهيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): يشاطر شعب جمهورية أوزبكستان شعب الولايات المتحدة حزنه إثر الأعمال الإرهابية اللاإنسانية التي ارتُكبت في ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك وواشنطن العاصمة، وبنسلفانيا. وقد أعرب رئيس أوزبكستان إسلام أ. كريموف، في رسالة موجهة إلى رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش، عن إدانته لتلك الأعمال الوحشية، وشدد على أهمية الجهود الدولية المبذولة لمكافحة آفة الإرهاب الفظيعة، وأبدى استعداده للانضمام إلى هذه الجهود.

ويشكل هذا العمل غير المسبوق من أعمال العدوان الإرهابي تحديا قاسيا للبشرية جمعاء. فعدد الضحايا لم يسبق له مثيل، إذ تجاوز عدد من فقدوا أرواحهم ٦ ٠٠٠ شخص من ٦٠ بلدا، بعضهم من أوزبكستان. ومن دواعي الأسف أن أوزبكستان تعرف بالتجربة المرة مدى بشاعة الإرهاب. فقد سلطت الانفجارات التي ترددت أصداؤها في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ في عاصمتنا طشقند، والتي قامت بها نفس القوى المسؤولة عن حوادث ١١ أيلول/سبتمبر، أضواء صارخة بشكل خاص على أهمية الحاجة إلى تمكين دولتنا من مكافحة هذا الخطر. وتعكف الحكومة والبرلمان على الاضطلاع بالإصلاح المطلوب، بما في ذلك الإصلاح التشريعي، للمعاونة في توفير الأمن لشعبنا ومجتمعنا ودولتنا، ولحماية سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية، ولصون القانون والنظام والوئام الوطني.

والإرهاب الدولي والتطرف والقومية المبالغ فيها والانفصالية من أجهزة التفجير الخطيرة للقنابل الموجهة ضد السلام والأمن والاستقرار الدولي. وها نحن نشهد تعزيز الصلة الشنعاء بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتجارة في المخدرات والأسلحة، وغسل الأموال.

وتوحي إجراءات التحدي التي ترتكبها المنظمات الإرهابية الدولية بأنها قد تكون حائزة للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ولديها الاستعداد لاستخدامها. أما عواقب الاستخدام الإرهابي لأسلحة الدمار الشامل فلا يمكن تصورها.

وقد أعرب رؤساء الدول أو الحكومات في إعلان الألفية العام الماضي عن إصرارهم على اتخاذ إجراء منسق لمكافحة الإرهاب الدولي. وقد أحرز قدر كبير من التقدم في صياغة الصكوك القانونية الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي. وأوزبكستان طرف كامل في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المناهضة للإرهاب في الوقت الراهن. غير أنه في ضوء التهديد والتحدي المتزايدين اللذين يشكلهما الإرهاب الدولي حاليا، تتزايد بشكل خطير أهمية أن تعمل الجمعية العامة بسرعة على اعتماد الصكين الدوليين قيد المناقشة، أي الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، ومشروع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وتدل الحقائق اليوم على أنه لا يكفي الاقتصار في محاربة الإرهاب على وضع الصكوك الدولية واعتمادها. ونرى أنه للتوصل إلى نتائج فعالة في الحرب على الإرهاب يجب أن نقيم نظاما عالميا للتعاون ضمن نطاق الأمم المتحدة. وهنا تبرز حقيقة بعينها وهي أن البنود المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي قد أصبحت الآن مدرجة في جدول أعمال

مجلس الأمن. ولا شك في أن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) كان يشكل مرحلة هامة على الطريق إلى هذا النظام العالمي؛ فقد اقترح إقامة آلية دولية لرصد تنفيذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقرارات مناهضة الإرهاب. ونؤيد قرار مجلس الأمن المذكور ويحدونا الأمل في أن تكون الآلية الناجمة فعالة.

ولكننا متيقنون من وجوب أن نستكمل ذلك بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب الدولي، وذلك بتعزيز وتطوير الهياكل القائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة. ونرى في هذا الصدد أنه ينبغي أن تساند مجلس الأمن هيئة متخصصة تابعة للأمم المتحدة توفر المعلومات والدعم التحليلي والتقني اللازمين لتنفيذ قرارات المجلس المناهضة للإرهاب.

وقد اقترحنا في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، في عام ١٩٩٨، إنشاء لجنة داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة لمنع القيام بالأنشطة الإرهابية ولمكافحة الإرهاب الدولي. وقد طورت تلك الفكرة كذلك في ضوء حاجة المجتمع الدولي الماسة إلى الإسراع بحملته على خطر الإرهاب الدولي المتزايد. وقدم رئيس جمهورية أوزبكستان، إسلام أ. كريموف، مبادرة مرتين لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، مرة في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اسطنبول، ومرة في مؤتمر قمة الألفية.

وقد اقترح وزير خارجية أوزبكستان على الأمين العام، في البيان الذي أدلى به بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لإنشاء هذا المركز. كما أشير إلى ضرورة القيام بذلك في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المعنون ''تعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى: نهج متكامل لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب''، والذي انعقد في طشقند في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد أعربت مجموعة كبيرة من الدول عن تأييدها لهذه المبادرة، ولكنها لم تنفذ حتى الآن على المستوى العملي.

وستكون المهمة الرئيسية للمركز المقترح توفير الخدمات الفنية والاستشارية للدول وللمنظمات الدولية والإقليمية بشأن تنفيذ أحكام الصكوك الدولية وقرارات الأمم المتحدة في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي والقوى التي تدعمه وتموله وتسهله وتنظمه.

ونحن نرى أن هذا المركز سيكون بمثابة هيكل دولي يعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، ويقوم بجمع المعلومات والمواد التحليلية بشأن الإجراءات المتخذة في مجال الإرهاب الدولي، ونشرها بين الدول الأعضاء في المنظمة وغيرها من الدول المهتمة بالموضوع، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

وأود أن أوجه عناية الجمعية العامة إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والمعنون ''التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي''، والذي أُعرب فيه عن القلق بشأن نقص الموارد البشرية والمالية في فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، الموجود في فيينا. وأبسط ما يقال عن هذا الوضع هو أنه سيزيد حتما من صعوبة تنفيذ هذا الفرع لولايته.

وفي ضوء الرغبة في إيجاد وسيلة أكثر رشدا وفعالية لتعزيز التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في مهمة منع الإرهاب، فإننا نستصوب فكرة تحويل فرع منع الإرهاب إلى مركز دولي لمكافحة الإرهاب، باعتباره جزءا من مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، على غرار مركز منع الجريمة القائم حاليا.

وأود أن أنوه بأن هذا الاقتراح الداعي إلى تقوية وتعزيز وضع هيكل مناهضة الإرهاب القائم حاليا في إطار الأمانة العامة، حظي بالتأييد في البيانات التي أدلى بها عدد من الدول أثناء هذه الجلسات العامة للجمعية العامة.

ونحن على اقتناع بأننا لن ننجح في مكافحة الإرهاب الدولي إلا إذا وحدنا جهودنا. وهذا سيتطلب وضع تدابير عالمية منسقة، وخطة عمل عالمية إن أمكن. وفي هذا السياق، نؤيد مبادرة الأمين العام المتعلقة بعقد مؤتمر رفيع المستوى، في موعد مبكر، تحت رعاية الأمم المتحدة، لإعداد خطة لعمل منظم مشترك يقوم به المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونحن مقتنعون بأن هذا المؤتمر من شأنه أن ييسر على نحو بناء بحث واعتماد استراتيجيات وتدابير عاجلة للقضاء على الإرهاب.

السيد عليف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): إن جمهورية أذربيجان تدين بشدة الجرائم البشعة التي اقترفت ضد المدنيين الأبرياء بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر. فهذه الأعمال الإرهابية تمثل تحديا مباشرا لا لشعب الولايات المتحدة وحده، بل وللعالم المتحضر قاطبة، وهي تشكل هجوما همجيا على القيم الإنسانية السوية والحرية والديمقراطية.

وأذربيجان، إلى جانب أمم أخرى في كل مكان في العالم، تأسى على ضحايا هذه الهجمات وتعرب عن تضامنها مع شعب الولايات المتحدة.

وقد شدد الرئيس حيدر علييف في بيانه في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، على أن:

”أعمال الإرهاب المروعة التي ارتكبت في نيويورك وواشنطن صدمت مشاعر الشعب الأذربيجاني بعمق وأحزنته. ففي بداية القرن الحادي والعشرين الذي استهلته البشرية بتوقعات عالية، ظهر الإرهاب في صورة لم يسبق لها مثيل كجريمة عالمية لا تعرف أي حدود، وتتناقض مع كل القيم الإنسانية. وإذا كانت الولايات المتحدة هي المستهدفة اليوم، فإن جميع الدول والشعوب معرضة لأن تنكب بمثل هذه المأساة. وشعب أذربيجان الذي جرب بنفسه عواقب الإرهاب المرعبة والمؤلمة، يتفهم معاناة الشعب الأمريكي الصديق ويشاطره أحزانه التي لا حد لها“.

وقد أدانت أذربيجان مرارا وتكرارا وعلى نحو قاطع لا لبس فيه، وبأشد ما يمكن من عبارات، الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان الغرض منه وأيا كان مرتكبه.

وينبغي للدول الأعضاء، لدى تنفيذها للإجراءات والعمليات المشتركة المناهضة للإرهاب، أن توحد صفوفها على أساس المبادئ لا على أساس مصالحها الوطنية الوقتية أو الضيقة.

وفي هذا الصدد، تود أذربيجان أن تؤكد على المبادئ التالية.

أولا، ينبغي للدول الأعضاء أن تدين، بشكل صريح وقاطع وواضح لا لبس فيه، الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وكذلك أي دعم للإرهاب أو الاعتراف به، أو التقاعس عن إدانته مباشرة.

وثانيا، الإرهاب خطر عابر للحدود الوطنية، وهو يهدد حياة الشعوب ويقوض أمن الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها وسيادتها.

وثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي، في نهاية المطاف، وكهدف أعلى، ألا يكتفي بمحاربة المنظمات الإرهابية والإرهابيين فحسب بل ينبغي أيضا أن يبذل قصارى جهده

للقضاء على أسباب الإرهاب التي غالبا ما تكون ذات طبيعة سياسية.

ورابعا، لا شيء يمكن أن يبرر الإرهاب، ولا شيء يمكن أن يُتخذ ذريعة لممارسته.

وخامسا، يجب على المجتمع الدولي أن يحارب من يختارون الإرهاب وسيلة لتحقيق مآربهم السياسية.

وسادسا، إن النظم الانفصالية والكيانات غير الشرعية هي التي تتبنى الإرهاب وتمارسه على نطاق واسع. وهذه الجماعات، وباستخدامها المناطق الواقعة تحت سيطرتها، تنخرط في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتجارة الأسلحة غير المشروعة، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، وفي أنواع أخرى من الأنشطة الاقتصادية الإجرامية وغير القانونية، وتجني الأرباح من هذه الأنشطة. والأموال التي تحصل عليها من هذا السبيل تستخدم لتمويل الإرهاب. وهناك حاجة حيوية، إذن، إلى أن يعزز المجتمع الدولي جهوده ويوجهها نحو القضاء على النزعة الانفصالية العدوانية وغيرها من أشكال التطرف.

وسابعا، ينبغي خوض كفاح عالمي النطاق ضد كل منظمة إرهابية، بغض النظر عن نطاق أنشطتها. وعلى المجتمع الدولي أن يدأب على بذل جهد جاد لإخراج المنظمات والجماعات الإرهابية والإرهابيين الذين اختاروا الإرهاب أداة لتحقيق هدفهم، من مكامنهم ومكافحتهم. ولهذا الغرض، يجب أن تحتل الأمم المتحدة مكان الريادة في إعداد برنامج عمل لمناهضة الإرهاب الدولي، وفي تجميع قائمة شاملة للمنظمات الإرهابية.

إن ظاهرة الإرهاب تقتضي بحثها فيما يتجاوز سياقها الديني والثقافي. ونحن جميعا على وعي تام بأعمال الإرهاب العديدة التي شوهدت في مناطق كثيرة من العالم، والتي تقدم برهانا واضحا على هذه الحقيقة.

وثامنا، هناك حاجة ملحة – كمهمة أساسية – إلى تعزيز الجهود الرامية إلى منع تقديم المساعدة والتمويل إلى المنظمات والجماعات الإرهابية، ومنع تدريبها في أراضي أي دولة، وخصوصا الدول التي توفر الملاذ والحماية للإرهابيين.

وقد حافظت أذربيجان على موقفها الثابت ضد الإرهاب الدولي. وبانضمامها إلى التحالف العالمي المضاد للإرهاب، فإنها تكون قد أكدت من جديد استعدادها لبذل قصارى جهدها وللإسهام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل اقتلاع هذا الشر من جذوره. وفي هذا الصدد، تؤيد أذربيجان تمام التأييد قرار الجمعية العامة ٥٦/١ وقراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويسرني في هذا السياق أن أبلغ هذه الهيئة أن أذربيجان وقّعت اليوم هنا في مقر الأمم المتحدة على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

وسأتكلم الآن بالنيابة عن دول مجموعة غوام التي تضم جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا. منذ اللحظة الأولى لقيام هذه المجموعة، ما فتئت قضية التصدي للإرهاب تتصدر دوما جدول أولوياتها. وجدير بالذكر أن مكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات تشكِّل أحد الأهداف الرئيسية في ميثاق مجموعة غوام، الذي وقّع عليه رؤساء جمهوريات هذه الدول في مؤتمر قمتهم الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠١ في يالطا، أوكرانيا، والذي يرد في الوثيقة A/55/992.

وفي البيان المشترك لدول مجموعة غوام الذي صدر عقب حدوث الهجمات الإرهابية في ١١ تموز/يوليه، أكدت تلك الدول بالإجماع على ما يلي:

”تشكل هذه الهجمات تحديا ليس للولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي برمته. وتدين دول مجموعة غوام بشدة أعمال الإرهابيين، وتطالب بضرورة إخضاع القوى التي تؤيد الأعمال الإرهابية للعقاب الشديد الذي تستحقه.

وقد دللت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بوضوح تام على ضرورة وضع شروط في منظومة العلاقات الدولية من شأنها أن تستبعد إمكانية تكرار مثل هذه المآسي. وتعرب دول مجموعة غوام عن استعدادها للمشاركة بنشاط في تعزيز جهود المجتمع الدولي في النضال ضد الإرهاب الدولي“. (A/46/405)

وكما ذكر الأمين العام في بيانه الافتتاح في ١ تشرين الأول/أكتوبر، فإن ”المهمة الآن أن نبني على موجة التضامن الإنساني هذه لكي نكفل الاحتفاظ بالزخم ولكي نرسم استراتيجية عريضة النطاق وشاملة، وفوق كل شيء مستدامة، لمكافحة الإرهاب واستئصاله من عالمنا“ (A/56/PV.12).

وكبند معروض للنظر فيه، تود دول مجموعة غوام أن تكرر التأكيد على رأيها الذي مفاده أن هناك حاجة إلى إنشاء مؤسسة دولية ملائمة لمكافحة الإرهاب تكون مهمتها الأساسية تكملة الجهود الفردية التي تبذلها الدول في مكافحة الإرهاب الدولي. وتساعد تلك الدول في تنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة بأكثر الطرق فاعلية. وأملنا أن تتناول الجمعية العامة هذه المسألة بالدراسة في الوقت المناسب.

السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): ما من كارثة أيًّا كان حجمها من كوارث الطبيعة التي تصيب كوكبنا هذا؛ وما من صراع داخلي مسلح من أي نوع من الصراعات التي نشهدها في كل عام والتي تطحن مئات الأرواح البشرية وتدمِّر مصير العديد من البشر؛ وما من صدمة من الصدمات العنيفة التي أصابت الأسواق المالية الدولية في العقود الأخيرة – كان من الممكن أن تحشد مثل رد الفعل القوي والموحَّد من المجتمع الدولي الذي شهدناه، كما فعلت الأعمال الإرهابية البشعة التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر والتي أودت بحياة أعداد ضخمة من البشر وأحدثت دمارا وأضرارا فادحة في مدينة نيويورك، وواشنطن العاصمة، وبنسلفانيا.

إن هذا العدوان الإرهابي الذي لم يسبق له مثيل على الولايات المتحدة والذي تسبب في موت أُناس أبرياء ينتمون إلى أكثر من ٦٠ بلدا لم يكن بإمكانه الحيلولة دون إثارة الإحساس بسخط عارم لدى جميع ذوي النوايا الحسنة من الشعوب، ودون الإدانة الشديدة للغاية لكل من حرَّض ودبَّر هذا العمل الفظيع من أعمال العنف ضد البشر.

لقد عانى شعب طاجيكستان في الماضي القريب من كل أهوال الحرب الأهلية، وكثيرا ما تعرض لهجمات وحشية من الإرهابيين الدوليين. لذلك، فإننا أحسسنا بألم عميق عندما علمنا بهذه المأساة التي أصابت الشعب الأمريكي.

وفي رسالة التعازي القلبية للشعب الطاجيكي الموجهة إلى الرئيس جورج بوش، وجميع الضحايا والأسر المكلومة، أعرب الرئيس إيمومالي رحمونوف عن تضامننا الكامل مع شعب الولايات المتحدة واستعدادنا للمشاركة في تعاون وثيق مع حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الدول في الإجراءات التي تتخذ لمكافحة الإرهاب الدولي والقضاء عليه.

وتدين طاجيكستان وترفض رفضا قاطعا الإرهاب بكل مظاهره. ونرى أن جميع الأعمال الإرهابية لا مبرر لها على الإطلاق؛ وهي تعتبر من الجرائم الوحشية والبشعة في

حق الإنسانية، وتشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وستبذل طاجيكستان قصارى جهدها لمساندة الجهود المبذولة لاتخاذ وتنفيذ التدابير اللازمة لإلقاء القبض على مدبري ومقترفي هذه الأعمال الرهيبة وتقديمهم إلى العدالة وفقا لمعايير القانون الدولي.

ولدى حكومة بلادي تفهم عميق لما يشكله الإرهاب الدولي من خطورة على العالم المتحضر برمته وعلى البشرية جمعاء. ومن الواضح لنا جميعا أن بإمكاننا أن نضع نهاية لتلك الظاهرة الغريبة على الحضارة الإنسانية، وأن نتغلب على هذا العدو الغادر والمارد الخفي إذا ما وحدنا جهودنا.

وقد حثّ رئيس جمهورية طاجيكستان مرارا وتكرارا من هذه المنصة بالذات مجتمع الأمم على ضرورة توحيد جهودنا في مكافحة الإرهاب العالمي المتخفي وإقامة نظام عالمي للتصدي لكل من يحلمون بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء ويسعون إلى ترويع الجنس البشري، ويريدون وقف مسيرتنا. إن بلادي طرف في معاهدة التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لمحاربة الإرهاب، وهي تقدم مساهمة كبيرة إلى الهيكل الإقليمي الناشئ في إطار منظمة شنغهاي للتعاون من أجل التصدي للإرهاب الدولي. كما أننا نشارك بنشاط في التحالف الدولي الذي يجرى تشكيله لمكافحة الإرهاب الدولي.

وترى طاجيكستان أن الرد الموحد على قوى الشر يجب أن يبرهن على إخلاص مجتمع الأمم للمبادئ الأساسية والقواعد الأخلاقية الإنسانية والتعددية. ولا بد أن تكون جهودنا في مكافحة الإرهاب الدولي متسقة ومخلصة. فالنفاق السياسي والانعزالية لن يؤديا إلا إلى الخضوع للإرهابيين والتعرض لكوارث ومعاناة إنسانية جديدة.

وفي هذا السياق، يتسم التنفيذ غير المشروط للتدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بأهمية أساسية – ويحدونا الأمل في أن تصبح اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن آلية فعالة ونشطة للمراقبة الدولية لامتثال جميع الدول لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وتشيد طاجيكستان بمجلس الأمن على اتخاذه نهجا خاصا ومحدد الأهداف حيال مشكلة الإرهاب الدولي. وهو قد طرح موقفا قائما على المبادئ وبرنامج عمل في هذا الجانب البالغ الأهمية. ومما لا يقل أهمية في هذا السياق أن تضع الجمعية العامة برنامجا قانونيا دوليا مشتركا لمواجهة هذا التحدي بالاعتماد السريع لاتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، فضلا عن إبرام اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وبينما نبحث عن أجوبة على التساؤل عن الأسباب الأساسية لهذه الظاهرة الرهيبة المتمثلة في الإرهاب، يجب علينا أن نواصل تعزيز أساس أنشطتنا المناهضة للإرهاب. وللأمم المتحدة تجربة معترف بها دوليا في تنسيق جهود الدول الأعضاء في هذا المجال، ويجب أن تضطلع بدور رئيسي في إنشاء نظام عالمي، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمجابهة الخطر الكبير الذي يشكله الإرهاب الدولي. وبالطبع سيتطلب ذلك الكثير من الوقت والجهد. ولكننا نأمل أن يكون الهدف النبيل المتمثل في القضاء الكامل على هذه الظاهرة الشريرة، مسوغا لكل آمالنا.

السيد وورث (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): عندما تكلمت من هذه المنصة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أعربت، بالنيابة عن حكومة بلدي ومواطنيَّ، عن تعازي ومؤاساة شعب لكسمبرغ على الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. ويتوقف الأمر الآن على هذه المنظمة العالمية لتتحمل مسؤوليتها عن عزل الإرهاب ومكافحته على الصعيد العالمي، فضلا عن القيام بحملة إعلامية وتعليمية

ضخمة. وتتطلب هذه الجرائم استجابة ذات ثلاثة مستويات: التعبير المشترك عن الرفض؛ وزيادة الوعي بتراثنا المشترك؛ وتحديد تدابير أمنية مشتركة.

أولا، هناك حاجة إلى إعلان الرفض. فأعمال القتل هذه، الناتجة عن تعصب عدمي، تمثل تبرؤا من شعوب العالم. ولا يمكن أن يكون هناك تسامح مع هذه الأعمال؛ وذلك أمر يفوق التصور. وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية قد غيَّرت بالفعل حياتنا. وأدانت الإرهاب أصوات لا حصر لها من الأغلبية الساحقة للبلدان، من القادة السياسيين والمواطنين العاديين، وهي تدعو إلى العمل على القضاء عليه. وأكدت هذه الأصوات من جديد على وحدة القيم الإنسانية والحضارية التي نتشاطرها جميعا.

وإن الأعمال الوحشية التي شهدناها هي نتيجة لالتزام أعمى برؤية للعالم تلهمها الكراهية والاحتقار. ومرتكبو تلك الأعمال ليس لهم احترام للبشر. فهم يحرفون قيم الدين لينفوا تلاقي الثقافات والحضارات. وعدم قدرتهم على الإقناع ومشاركة الآخرين – وهي صفة متأصلة في كل الذين يرتكبون أعمال العنف – يتناقض مع قوة قيم التعاون والديمقراطية، التي تستمد بأسها من التسامح، والاحترام والحرية. وتلك القوة لا تزال سليمة؛ بل أصبحت أقوى من أي وقت مضى. وإن البرجين التوأمين لمركز التجارة العالمي لم يعودا ظاهرين للعيان، ولكن صورتهما أصبحت أقوى من أي وقت مضى. وستأتي تلك الصورة لتجسد لنا الأمل في عالم أكثر عدلا، وأكثر تسامحا وأكثر أخوَّة.

وثانيا، سيتوصل المجتمع الدولي إلى مزيد من الوعي بالوشائج التي تربطنا معا والرغبة في العدالة، المتأصلة فينا، ستساعد على مدنا بالبصيرة التي نحتاجها إذا أردنا التعرف على التحديات الحقيقية. وستوضع التدابير الأمنية اللازمة، ولكن المشاكل الناتجة عن الفقر – المشاكل التي يواجهها الرجال والنساء، والشباب والشيوخ، والتي سيستمرون في مكافحتها – ستطرق أبواب دارنا بأشكال أكثر تجسيدا. ولا شك في أن الأحداث المأساوية الأخيرة ستؤدي إلى وعي أكثر حدة بوحدتنا وتجديد العزم على رفض ما يفرِّق بيننا.

وقد استمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى نداء الأمين العام: بأن مكافحة آفات عصرنا – الصراع، والجهل، والفقر، والمرض – ستزداد تكثيفا. وسيثبت العالم أنه يمكن أن ينتصر ويقيم مجتمعا أكثر عدلا، وإحسانا، وصدقا، وجَلَدا. وهذه الاستجابة المتضافرة يجب أن يتم التعبير عنها في القانون الدولي والوطني معا. وإذا أريد أن يكون لفكرة الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية أي معنى، فإنها لا يمكن أن تتجاهل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. فعلى الصعيد الوطني، من شأن بناء دول مستقرة، قائمة على الشرعية الديمقراطية والقانون أن يوفر أساسا قويا للتنمية الدائمة ولمكافحة الإرهاب والكراهية. والدرس الذي يمكن أن نتعلمه الآن من تلك الأحداث هو أن الإرهاب الواسع النطاق ظاهرة تتجاوز الحدود وبالتالي تقتضي استجابة عالمية.

لقد عرضت الولايات المتحدة اقتراحات في هذا الصدد، واعتمدها مجلس الأمن. ومن حُسن الطالع أن أعظم دولة تضع الدفاع عن مصالحها في إطار جهد مشترك تكون كل بلدان العالم أطرافا فيه. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة مدى قابلية المجتمع الحديث للتصدي للخطر في وجه تصميم جماعة جيدة التنظيم. وبالنظر إلى طبيعة الخطر، الذي يمكن أن يضرب في أي مكان وفي أي وقت، يجب أن تكون كلتا الاستجابتين العاجلة والآجلة جماعية. وهذه المنظمة العالمية هي مركز الاتصال الذي لا غنى عنه لإقامة شراكة لمكافحة هذا البلاء، فضلا عن العمل على اقتلاع جذور الكراهية. ومن واجبنا ضمان تغلُّب المصلحة المشتركة على الانقسام. وبوسع الولايات المتحدة أن تعوِّل على أكثر من التضامن العابر للدول الأخرى، وبوسعها أن تتوقع التعاون الكامل في بناء عالم أكثر استقرارا وأمنا.

إن التدابير الضرورية ستتخذ. وقد صدر رد فعل هذه المنظمة العالمية مباشرة بعد ١١ أيلول/سبتمبر. ففي أعقاب الهجمات، تكلم الأمين العام بالنيابة عنا بوقار ورصانة، ونحن ممتنون له امتنانا عميقا على ذلك. واتخذت الجمعية العامة كما اتخذ مجلس الأمن قرارين في غضون ٣٦ ساعة من الأحداث. ودعيا، بصوت واحد، إلى التعاون الدولي لتقديم المسؤولين عن تلك الأحداث الإرهابية والمتواطئين معهم إلى العدالة. واتخذ مجلس الأمن قرارا آخر، ونحن ننظر الآن في السبل الكفيلة بتعزيز الصكوك الدولية لمنع مثل هذه الهجمات في المستقبل.

وفي سياق العديد من الاجتماعات الوزارية المعقودة مؤخرا، شدد الاتحاد الأوروبي على أن مكافحة الإرهاب تقتضي التصدي له على جميع المستويات – الوطنية والإقليمية والدولية. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أكد الاتحاد الأوروبي من جديد، وهو يجتمع على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، على مشروعية الرد وعجالة القيام بعمل مشترك. وتم التأكيد على تضامن أوروبا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتصميمها على التعاون في إطار تحالف دولي واسع. والممثل الدائم لبلجيكا، الذي سيتولى بلده الرئاسة المتناوبة للاتحاد الأوروبي حتى نهاية السنة، تكلم أيضا بالنيابة عنا، من هذه المنصة، وقدم تفاصيل عن التدابير التي تقرر اتخاذها في أوروبا.

وسيكون التعاون الدولي القانوني الفعال عنصرا هاما في مكافحة الجريمة بوجه عام ومكافحة الشبكات الإرهابية بشكل خاص. ولكسمبرغ تشارك مشاركة كاملة في ذلك المجهود.

ودون ذكر الإرهاب في حد ذاته، فإن أحكام القانون الجنائي في لكسمبرغ تتناول الأعمال الإرهابية وتنص على عقوبتها، وهي تشمل الجرائم المناهضة لأمن الدولة، وانتهاك التشريعات المتعلقة بالأسلحة والذخائر، وأخذ الرهائن، وحالات الاعتداء والضرب سواء كان إراديا أو لا إراديا. ويجرم القانون الجنائي تكوين الجماعات والمنظمات الإجرامية وكذلك المشاركة في أنشطتها. ويعتبر تمويل هذه الأنشطة الإجرامية عملا من أعمال المشاركة فيها أو التواطؤ معها.

ولا بد لنا من أن نؤكد على أن مدبري الأعمال الإرهابية أو الإجرامية والمتواطئين معهم لا يمكن أبدا حمايتهم بموجب سرية العمليات المصرفية. والواقع أن القانون ينص صراحة على أن سرية العمليات المصرفية تتوقف تماما في مجال الإجراءات الجزائية وفي المحاكم. وجميع المشتغلين في القطاع المالي ملزمون بموجب القانون بأن يتعاونوا بشكل كامل مع السلطات المكلفة بإنفاذ القانون، التي تقوم بدورها بالتعاون مع نظرائها في الخارج. وينظم القانون الخاص بغسل الأموال التعاون الذي يقوم به القطاع المالي مع السلطات المختصة. ويتضمن هذا التشريع التزاما بالتحقق من هوية المتعاملين ومنشأ الأموال التي هي موضع التعامل، ويقتضي تقديم إخطار إجباري إلى السلطات القانونية يتضمن جميع الوقائع التي قد تشير إلى وجود جريمة ما فيما يتصل بتلك الأموال. وتشكل الجرائم والأفعال الأخرى المخلة بالقانون التي ترتكب في إطار منظمة إجرامية أو جماعة من المجرمين انتهاكا جسيما للقوانين المناهضة لغسل الأموال.

كما تنص تشريعات لكسمبرغ على شروط صارمة للوصول إلى القطاع المالي، وبالتحديد فيما يتعلق بالهوية والشخصية المعنوية لأصحاب الأسهم والمسؤولين التنفيذيين عن المؤسسات المالية.

ومنذ صدور قرار الرئيس الأمريكي في ٢٤ أيلول/سبتمبر بتجميد الأصول المتعلقة بعدد من الأشخاص والمنظمات المشتبه في وجود صلات لهم بالإرهاب، منعت

سلطات لكسمبرغ المصارف والمشتغلين في القطاع المالي من القيام بأي معاملات مع هؤلاء الأشخاص والمنظمات، وأمرتهم بأن يقدموا كل المعلومات المفيدة في هذا المجال إلى السلطات المختصة بالمراقبة والسلطات القانونية. كما صدرت الأوامر بتجميد الأصول المصرفية لتلك المنظمات وهؤلاء الأشخاص. وأعربت حكومة لكسمبرغ مرة أخرى للولايات المتحدة عن تصميمها على التعاون الوثيق معها لضمان التبادل الفوري للمعلومات المفيدة فيما يتصل بمكافحة تمويل الإرهاب. وبعد عمليات التحقق التي أجريناها بشكل استباقي وبالاشتراك مع السلطات الأمريكية، لم يثبت حتى اليوم وجود أي صلة حقيقية بين القطاع المالي والإرهابيين أو من يقومون بتمويلهم.

ولا بد من تنفيذ الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ الموجهة لمكافحة الإرهاب الدولي، ولا بد أيضا من أن يتم تنفيذها فورا. إن الإجراءات اللازمة للتصديق على تلك الاتفاقيات، التي تتسم بصعوبة في بعض الأحيان، تعزز التزامنا بالقواعد الدولية التي حددناها بشكل مشترك. وقد وقعت لكسمبرغ في ٢٠ أيلول/سبتمبر على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وستسعى إلى التصديق عليها بأسرع ما يمكن. كما تم التوقيع على اتفاقيات أخرى على الصعيد الإقليمي. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، انضمت لكسمبرغ إلى الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بغسل الأموال الناجمة عن الجرائم، والبحث عنها، والحجز عليها، ومصادرتها.

إن تصميمنا على التعاون مع شركائنا في مجال مكافحة الإرهاب بشكل عام وقمع تمويل الإرهاب بشكل خاص تدعمه مجموعة ضخمة من الوثائق القانونية والتشريعية الأساسية الموجودة منذ سنوات عديدة والتي يجري تعديلها حاليا بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها مع الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الدولي.

وقد صممت السلطات في بلادي تصميما قويا على أن تشارك بشكل كامل في الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب؛ وسوف تقدم إسهامها لكفالة نجاح العمل المشترك الذي يقوم به المجتمع الدولي في تحقيق نتائج قاطعة في أقرب وقت ممكن.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تهانئنا للرئيس على توليه رئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، وأن أتمنى له كل النجاح في أداء مهامه الجسيمة. لقد أظهر بالفعل في بداية فترة رئاسته سرعة ملحوظة في إنجاز العمل وكفاءة كبيرة في مواجهة الأحداث المأساوية التي أثرت على الخطط المعدة للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

كما نسجل تقديرنا للسيد هادي هولكيري على قيادته الفعالة أثناء توليه رئاسة الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

وإذ أتكلم عن أعمال الإرهاب، فإنني أقول إنه لا أحد منا يمكن أن ينسى الهجمات الإرهابية التي حدثت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا. والتي سببت خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وفي أعقاب تلك الأحداث المأساوية، بعث السيد خامتاي سيفاندون، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رسالة تعزية في ١٢ أيلول/سبتمبر باسم حكومة وشعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أعرب له فيها عن مؤاساته العميقة لحكومة الولايات المتحدة ولأسر الضحايا، وأكد مجددا سياستنا الثابتة القائمة على التعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب.

إن أي هجوم إرهابي، حيثما ارتكب وأيا كان مرتكبه، ينبغي النظر إليه ليس على أنه اعتداء على أناس أبرياء فحسب، بل أيضا على أنه يشكل تهديدا لاستقرار

الأمم ولاستقرار السلم والأمن الدوليين. فهو يؤثر على العنصر الأساسي الفعلي الذي تقوم عليه المجتمعات، كما أنه يحول دون تمتع الشعوب بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية بشكل كامل. والواقع أن نتائج الهجمات الإرهابية أمر يعجز عنه الوصف. ومن هذا المنطلق، تنضم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى الدول الأخرى في إدانة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وتؤيد تنفيذ قرار الجمعية العامة ١/٥٦ الذي يدعو إلى التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

ويكتسي التحدي الذي نواجهه الآن بعدا عالميا. لذلك يكون من المهم أن نجعل رد الفعل الذي نقوم به حياله منظما بطريقة تحقق العدل، وتعزز السلم والأمن الدوليين على أساس المبادئ العامة الواردة في القانون الدولي وفي ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الكفاح، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم، وأن تعالج هذه المسألة بمزيد من الفعالية في دورتها الحالية وفيما بعدها.

وفي ضوء شبكة الأعمال الإرهابية المنظمة التي تزداد اتساعا وتطورا، فإن المجتمع الدولي يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى عمل متضافر ينبغي القيام به من خلال إنشاء إطار عالمي فعال ووضع استراتيجية واسعة النطاق وشاملة.

ونرحب في هذا السياق بالإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي بموجب قرار الجمعية العامة ٦٠/٤٩ لعام ١٩٩٤، وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والاتفاقيات الدولية الحالية بشأن الإرهاب الدولي، بما في ذلك الاتفاقيتان الدوليتان، اللتان تتعلق إحداهما بقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، بينما تتعلق الأخرى بقمع تمويل الإرهاب. ويعد اعتماد هذه الصكوك الهامة خير شاهد على مسعانا في هذا الخصوص.

ونحن نشيد أيضا بجهود اللجنة المخصصة الرامية إلى تعزيز النظام القانوني للتصدي للإرهاب الدولي، ونرحب بالمشروع المقترح المقدم من الهند لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وللصمود أمام التحدي الماثل أمامنا. نأمل أن نستكمل بسرعة مشروع الاتفاقية هذا الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا، وأن نرسم بوضوح شكل آلية فعالة يمكن بموجبها لأي دولة طرف فيها أن تمارس ولايتها القانونية على الجرائم الإرهابية بما يكفل مثول المجرم المزعوم أمام العدالة وعدم إفلاته من العقاب، ويعزز التعاون الدولي.

ومن شأن اعتماد هذه الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر أن يولد الزخم اللازم للمجتمع الدولي في مكافحته للإرهاب، وأن يوفر إطارا هاما للإجراءات الوطنية والدولية الموجهة إلى مكافحة هذا الشر. وسنواصل العمل عن كثب وبشكل إيجابي مع جميع الوفود الأخرى لكفالة اعتماد هذه الاتفاقية في وقت مبكر.

ولم يخطر ببال المجتمع الدولي أبدا أن يشهد أعمالا إرهابية ترتكب بهذا الشكل المتعمد واللاإنساني والمدمر. ولا يمكن لأي بلد مهما كان ثراؤه أو قوته، أن يكافح وحده هذه الآفة بشكل فعال. فلا بد من أن يوحد العالم كله جهوده وأن يعمل سويا من أجل إلحاق الهزيمة بهذا الشر. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، من جانبها، تقف على أهبة الاستعداد لبذل قصارى جهدها للإسهام في هذا الكفاح ضد الإرهاب بغية تمكين الأجيال المقبلة من أن تعيش بمنأى عن الخوف في عالم يسوده السلام والأمان.

السيد رتشاردس (دومينيكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية وفي الأمم المتحدة وهي: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، هايتي.

وانطلاقا من روح التضامن، تنضم الجماعة الكاريبية إلى جميع الدول الأعضاء في إدانة الأعمال الشريرة والشيطانية التي ارتكبت في نيويورك، وواشنطن العاصمة، وبنسلفانيا يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد ترددت أصداء الرعب الناجم عن هذه الأعمال في المجتمع الدولي كله، نظرا لأن العديد من المواطنين الأجانب، وبعضهم من منطقتنا الكاريبية، كانوا من بين المفقودين والقتلى. ولم تكن تلك الأعمال مجرد هجمات على شعب الولايات المتحدة الأمريكية، بل كانت هجمات على كل المجتمع المدني وعلى البشرية جمعاء.

وبينما لم نبدأ إلا بمعالجة الشعور بالحزن والأسى الناجم عن الخسائر في الأرواح التي عانيناها في تلك الهجمات، فإن البعض منا شعر بشدة الصدمة في حين تذكر البعض الآخر الطبيعة البشعة للإرهاب. إن الإرهاب ينمو داخل المجتمعات، ويستغل الهياكل الأساسية للديمقراطية والحرية والتسامح. وهو يطلب حنقه ويصب جام غضبه على الأبرياء الذين يجهلون حقيقته بهدف التغلغل في تلك المجتمعات وفي هياكلها الأساسية، وبذلك يتمكن من إدامة الأزمات الاقتصادية والإنسانية.

نحن جميعا معرضون لخطر الإرهاب الدولي أيا كان شكله ومهما كان هدفه المباشر. ويتعين علينا أن نقوم سويا بعمل متضافر للرد بقوة على هذا الخطر الذي يهدد المجتمع الدولي والقيم الأساسية للديمقراطية والسلام والأمن.

لقد قدم المجتمع الدولي نهجا موحدا للنضال ضد الإرهاب الدولي. ونشير في هذا الصدد إلى قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ١/٥٦ وذلك بالإضافة إلى قرار منظمة الدول الأمريكية بشأن ”تعزيز التعاون في نصف الكرة الأرضية لمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه“، وإعلان التضامن لنفس المنظمة، وكلاهما صدرا في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتؤكد الجماعة الكاريبية مجددا تأييدها لهذه القرارات وذلك الإعلان، وتسعى إلى تنفيذها.

وفي هذا السياق، ينبغي لنا أن نواصل تعزيز قدرات الأمم المتحدة على الاستجابة لحاجة المجتمع الدولي ليس فقط إلى تقديم مقترفي الأعمال الإرهابية ومدبريها إلى العدالة، بل أيضا إلى وضع نهاية لتلك الأنشطة من خلال التعاون الدولي. وتبعا لذلك، يتعين علينا أن ننشئ آليات وقائية ضد الإرهاب وأن نسعى جاهدين إلى التنفيذ الكامل للصكوك القانونية الدولية القائمة التي تستهدف منع واستئصال الإرهاب والأنشطة المتصلة به. وينبغي أن تكون إستراتيجياتنا لهذا الغرض شاملة ومتعددة الأوجه، وأن يكون هدفها الرئيسي هو دراسة أسباب الإرهاب ومصادره، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، والقضاء على هذه الأسباب والمصادر.

ونؤيد تمام التأييد العمل الذي تقوم به اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب لصياغة اتفاقية شاملة ضد الإرهاب. ونحث على التوصل إلى اختتام مبكر لعمل تلك اللجنة حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يمضي قدما وعلى وجه السرعة في عملية التصدي لهذه الآفة بشكل فعال. وفي الوقت نفسه، سنواصل – نحن بلدان الجماعة الكاريبية – الاضطلاع بدورنا في الجهود الرامية إلى سحق الأنشطة الإجرامية الدولية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والمخدرات، وغسل الأموال. والواقع أن دولا عديدة من الجماعة الكاريبية كانت من بين من وقعوا على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الأسبوع الماضي.

لقد بدأنا توا نعاني من الآثار الأعم للإرهاب على أمور حياتنا اليومية وعلى الرفاه الاقتصادية والاجتماعية لكل

دولة من دولنا الأعضاء. من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نعمل على ضمان ألا يعوق الخوف والشلل، اللذان يغذيان الإرهاب، قراراتنا وأعمالنا. ولنستجب جميعا للنداء بأن نسعى إلى استعادة الوضع الطبيعي لأنشطتنا اليومية. والمجتمع الكاريبي يتعهد بتقديم دعمه لجبهة موحدة لمكافحة الإرهاب في كل جوانبه وللتعاون في جهد عالمي لاستعادة شعوبنا ومجتمعنا الدولي الثقة المجددة بالسلم والأمن الدوليين وبالحرية.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، أبرز تقرير الأمين العام مشكلة عاجلة تحتاج إلى عمل حاسم من جانب المجتمع الدولي لمكافحتها – الخطر الذي يفرضه الإرهاب الدولي. ويبين التقرير بوضوح طابع الانتشار الذي يتسم به الإرهاب الدولي. إن أبرياء في كل أنحاء العالم أصبحوا ضحايا لذلك الوبال. وما من بلد في مأمن منه. والخطر الذي يفرضه الإرهاب على كل شعوب العالم لم يكن أوضح مما هو عليه الآن. وضرورة التعاون الدولي لتخليص البشرية من هذا الوبال لم تكن في أي وقت من الأوقات أكثر إلحاحا مما هي عليه الآن. إن أعمال الإرهاب الشنيعة التي ارتُكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر تذكير قوي ونداء موقظ لنا جميعا. وإن تلك الأعمال المجنونة قتلت أكثر من ستة آلاف فرد من ٨٠ بلدا.

ووفد بلدي يود مرة أخرى أن يعرب عن تعازيه للولايات المتحدة والبلدان التي عانت من أعمال الإرهاب هذه.

إن أعمال الإرهاب أعمال بربرية. ونحن نتشاطر تماما الرأي القائل بأن هذه الأعمال اعتداءات على المدنية نفسها. إن الإرهاب يوقع مدنيين أبرياء ضحية له. وهو لا يفرق بين ما إذا كانوا نساء أو أطفالا، أو مسنين. إنه يقوض الاستقرار الوطني. والإرهاب الدولي ازداد حجما على مر السنين ويفرض الآن تهديدا على السلم والأمن الدوليين. لقد أصبحت أماكن المواصلات أهدافا للإرهاب. وخطوط السكك الحديدية والطرق السريعة تزرع بها الألغام، مما يقتل مسافرين أبرياء. والسفارات تجد نفسها وقد أصبحت أهدافا للإرهاب.

لقد عانت ميانمار أيضا من هذه الأعمال الشنيعة. وأصبحنا ضحايا للإرهاب الدولي عندما انفجرت قنبلة قوية عند نصب تذكاري للشهداء، في محاولة لاغتيال رئيس دولة زائر على أرض ميانمار. وميانمار تعارض الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره معارضة تامة. وقانوننا الجنائي، والمعاقبة بالإعدام على الجرائم الكبرى، والقوانين الخاصة الأخرى تشكل أساسا قانونيا قويا لردع ومكافحة الإرهاب. ونحن ننفذها بشدة أيضا.

ومع ذلك، فإن الإرهاب ظاهرة عالمية. ونحن بحاجة إلى استجابة منظمة مشتركة من جانب المجتمع الدولي. وإنه ليسرني أن الأعمال الإرهابية التي ارتُكبت مؤخرا أسفرت عن تدابير سريعة فعالة من جانب الأمم المتحدة. لقد اتخذت هذه الجمعية قرارا، واتخذ مجلس الأمن قرارين لمكافحة هذا التهديد العالمي.

الإرهاب الدولي تهديد للسلم والأمن. ولذلك ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور رائد لمكافحته. ولكي نتعامل مع ظروف متغيرة، يجب أن نعزز أيضا قدرة الأمم المتحدة والوكالات الدولية التي تتعامل مع مسائل الإرهاب، مثل فرع منع الإرهاب التابع لمركز منع الجريمة الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ''الإنتربول''.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وضع تدابير مفصلة، في إطار الميثاق، لمكافحة الإرهاب الدولي على نحو فعال. وهو يدعو بالتحديد الدول الأعضاء إلى التعاون في

قمع تمويل الإرهاب، وفي إجراء التحريات الجنائية وفي تبادل المعلومات بشأن أعمال الإرهاب المحتملة. ولن يكون من الممكن بعد الآن للإرهابيين أن يستفيدوا من الشواغل الإنسانية ويعملوا تحت حجة أنهم لاجئون.

لا يمكن أن يكون هناك عذر للإرهاب. ويجب أن يدان أيًّا كانت دوافعه إلا إننا نعترف بأن الفقر يولد السخط والاغتراب. وتخفيف الفقر يمكن أن يكون تدبيرا فعالا في جهودنا لمكافحة الإرهاب. وهنا من المهم أن نذكِّر بأن زعماءنا عقدوا العزم في إعلانهم لقمة الألفية على أن يخفضوا إلى النصف عدد الفقراء بحلول عام ٢٠١٥. وفي كفاحنا ضد الإرهاب يجب أن نتناول مسألة التنمية.

لقد عارض بلدي الإرهاب دائما، وسيظل يعارضه أيضا بكل أشكاله ومظاهره. ونحن مصممون في عزمنا على مكافحة هذا الخطر عن طريق التعاون الأوثق مع الأمم المتحدة ويدا بيد مع كل البلدان الأخرى.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أعرب للرئيس عن التهانئ القلبية بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد له تأييد وفد بلدي التام في أداء واجباته. واسمحوا لي أيضا بأن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ الوارد في الوثيقة A/56/160، الذي يقيِّم التقدم الذي أُحرز في مختلف المجالات المتعلقة بهذا البند.

إن مناقشة اليوم تجيء في وقتها تماما. لأنها تحدث بعد أسابيع قليلة فقط من الاعتداءات الدامية التي غمرت الولايات المتحدة بالحزن يوم ١١ أيلول/سبتمبر، مسببة خسارة كبيرة في الأرواح بين الناس من جنسيات مختلفة.

وأود أن أُذكِّر هنا بأن حكومة جمهورية مالي، أدانت بقوة، في بيان مؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هذه الأعمال الشائنة وأعربت عن التضامن مع الولايات المتحدة حكومة وشعبا. ولقد جرى التزام الصمت مدة دقيقة لذكرى كل ضحايا اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، وذلك في الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاستقلال مالي.

وبالإضافة إلى كون أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مأساوية، فإنها تذكرنا بهشاشة النظام الدولي في وجه تهديد السلم والأمن الدوليين الذي يفرضه الإرهاب الدولي. وهذه الأحداث تذكرنا أيضا بالحاجة الملحة إلى بذل جهد متضافر مستدام شامل للتعامل معه.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالعمل الممتاز الذي قامت به اللجنة المخصصة المنشأة بموجب القرار ٥١/٢١٠ لوضع اتفاقية شاملة حول الإرهاب واتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي، والنظر في فكرة عقد مؤتمر دولي حول الإرهاب.

وإن مالي تدعو، وهي مقتنعة بأن الكفاح ضد الإرهاب كفاح طويل الأجل، إلى تعزيز التعاون الدولي ضمن إطار استراتيجية عالمية منسقة. وتعني هذه الاستراتيجية بالطبع، التي يجب أن تكون تحت رعاية الأمم المتحدة، التوقيع على الصكوك الراهنة وتصديقها والانضمام إليها. كما تقتضي قيام أعضاء المجتمع الدولي الذين يملكون الوسائل الكفيلة بمحاربة الإرهاب بمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها المنفردة.

وبالمثل، فإننا نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي يضع الأمم المتحدة في مقدمة الكفاح ضد الإرهاب. ويمثل القرار مرحلة هامة في وعي المجتمع الدولي المتزايد بضرورة محاربة الإرهاب، عندما يبرز الحاجة الماسة إلى قيام الدول بالتعاون ويطلب إليها بوجه خاص وضع حد لتقديم

المساعدة المالية والسوقية إلى الشبكات والجماعات الإرهابية من البلدان التي تؤوي الإرهابيين.

وعلاوة على ذلك، يؤيد وفدي تأييدا كاملا جميع التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على مكافحة الإرهاب، ولا سيما في مجالات جمع المعلومات وتحليلها وتقديم الدعم إلى البلدان النامية. وبالمثل، يؤيد بلدي تأييدا كاملا الاقتراح القاضي بعقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع رد منظم ومنسق على الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره.

وأود أن أختتم بياني كما بدأته، بأن أؤكد من جديد إدانة مالي القوية للإرهاب بأشكاله ومظاهره كافة. وستواصل مالي التي هي طرف في العديد من الصكوك الدولية والإقليمية كفاحها ضد الإرهاب بكل تصميم واحترام سيادة القانون وأحكام القانون الدولي في الوقت نفسه. ويأمل وفدي من الاشتراك في المداولات التي جرت اليوم في أن تفضي هذه المناقشة إلى إدانة إجماعية للإرهاب وإلى اتخاذ تدابير والتزامات محددة لمواجهة التحدي الذي يمثله الإرهاب للمجتمع الدولي.

السيدة ثنياني (ملاوي) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الرئيس بحرارة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة. وإني أتعهد بدعم ملاوي له وتعاونها معه وبالعمل معا من أجل التوصل إلى حلول مستدامة للتحديات العديدة والمتعددة الوجوه التي تواجه البشرية.

ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي تتناول ملاوي الكلمة فيها منذ الأعمال الإرهابية المأساوية ضد الولايات المتحدة، فإني أنتهز الفرصة، باسم ملاوي حكومة وشعبا، لأعرب عن مواساتنا العميقة وتعازينا الحارة للولايات المتحدة وبوجه خاص لأسر جميع الضحايا الأبرياء لهذه المأساة التي لا تفسير لها ولمُعاليهم وأصدقائهم. لهم منا اهتمامنا وصلواتنا. إن ملاوي تدين بعبارات قاطعة الأعمال الإرهابية التي لا مبرر لها ولا معنى لها، وتود أن تضم صوتها إلى مجموعة الأصوات التي نادت باتخاذ خطوات عاجلة للقبض على جميع المسؤولين عن هذه الأعمال الغادرة وتقديمهم إلى العدالة ومعاقبتهم بطريقة أو بأخرى.

وسيسجل التاريخ الأحداث المحزنة جدا التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر على أرض الولايات المتحدة بوصفها من أقسى أعمال الوحشية التي يمكن لأي لإنسان أن يرتكبها ضد إنسان آخر وأشدها انعداما للشعور. وهي تسجل بداية سيئة جدا للألفية الجديدة وتُبهت آمالنا وتطلعاتنا المشتركة إلى عالم مستقر يكفل فيه الحق المقدس للجميع في الأمن الشخصي والحرية في السعي إلى تطبيق ممارساتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية المختارة.

إن الأعمال الإرهابية لا يمكن أن تُبَرر مهما تكن القضية التي تحاول أن تناصرها، وبالتالي، فإنها تستحق العقاب بأية وسيلة متاحة للمجتمع الدولي. ويبرز الإرهاب، على نحو ما شهدناه في الاعتداءات التي لا داعي لها ضد الشعب الحر والمحب للسلام لبلدنا المضيف، بوصفه أكبر تحد منفرد للإنسانية التي ننتمي إليها. وهو يمثل تهديدا حقيقيا وحاضرا لبقائنا ذاته ومن الواضح أنه يرمي إلى حرمان الجنس البشري لوقت طويل في المستقبل من أكبر ثروة حظي بها ألا وهي نوعية السلام والأمن والتفاهم فيما بين الأمم. وهذه هي الدعامات الأساسية للتقدم البشري المستدام.

وكما يتضح الآن أنه ما من بلد أو أمة هي في منأى عن الآثار المدمرة المترتبة على الإرهاب، فقد أصبح من الضروري واللازم أكثر فأكثر أن يبذل المجتمع الدولي جهودا ملموسة وتعاونية وتتسم بالعزم لدعم التدابير القائمة التي تم التفكير فيها مؤخرا لمناهضة الإرهاب الذي هو تهديد لكل مسعى بشري إيجابي وللقضاء عليه. وهناك حاجة إلى أن

تقوم كل دولة من الدول بجعل الإرهاب عدوها الأول وتكريس جميع الموارد البشرية والفكرية والمادية للجهد العالمي لوقف مده.

والإرهاب تحد خطير لنظم القيم التي يدافع عنها العالم المتحضر، وتهديد لما تسعى البشرية إلى تحقيقه، ألا وهو التحررية الاجتماعية – الاقتصادية والتعددية السياسية، وسيادة القانون والسلام الدولي والاستقرار والتفاهم لصالح الخير العالمي المشترك. ولذلك ، فإنه ينبغي أن يبذل كل جهد منسق لاستئصال هذا الشر المميت قبل أن يضع الأجيال الحاضرة والمقبلة تحت عبوديته.

وأود في هذا الصدد، أن أعرب عن تقدير وامتنان وفدي لكل من الجمعية العامة و مجلس الأمن لقيامهما بالإدانة الفورية لهذه الهجمات الإرهابية التي تسببت في إزهاق عدد هائل من الأرواح وفي دمار مكلف لهياكل أساسية استراتيجية في المدن المتضررة. وإني أشيد أيضا بالحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية و الدولية والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم للقيام بتأييد حشد أوسع ائتلاف عالمي ممكن ضد الإرهاب .

ونظرا لأن الإرهاب الدولي يصبح أكثر تطورا وبراعة وابتكارا في أشكاله ومظاهره وأساليب عمله، فإنه لا يمكن لأي بلد أن يكافحه لوحده. ولذلك فإن من اللازم أن تتولى الأمم المتحدة زمام تعبئة حملة عالمية فعالة ضد هذا البلاء.

وهذا يستدعي إجراء سريعا وحاسما لتعزيز التعاون الدولي ودفع الإرادة السياسية إلى أن تتحرك متجاوزة التعاهدات الكلامية المعتادة بالدعم، فهي تحبط إحراز التقدم في العديد من البرامج العالمية المتفق عليها.

وأضم صوتي في ذلك السياق إلى أصوات الوفود التي سبقتني بالكلام تأييدا للمطالبة بدفع زخم جديد في الحشد القائم من المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب بحيث نعزز الحملة العالمية لمكافحة هذه الآفة. ثم إن وفدي يؤيد مناشدة الأمين العام أن يتحقق من أن كل الدول الأطراف في المنظمة تشارك بنشاط عن طريق التقيد بالصكوك القانونية القائمة لمكافحة الإرهاب وتنفيذها تنفيذا فعليا، وهي تشمل إعلان عام ١٩٩٦ المكمل لإعلان عام ١٩٩٤ بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. كما أن للاتفاقيات الأساسية الأخرى التي استجدت والتي لا تزال قيد الصياغة في اللجنة السادسة أهميتها أيضا، ومنها الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، ومشروع اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

وفي المناخ الدولي الراهن مع ارتفاع حدة الشعور فيه بعدم الاستقرار والذي له آثاره السلبية الخطيرة على الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية العالمية، حري بالوفود إلى اللجنة السادسة أن تتخلى عن الخلافات التي يمكن أن تعرقل تقدمها في أعمالها، وأن تبدي مرونة في مواقفها الوطنية بحيث تكتمل صياغة مشروع الاتفاقية الشاملة المقدم من الهند في العام الماضي بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. فمن شأن ذلك الصك أن يلم بالموضوع من كل جوانبه ويوفر إطارا أوسع وأفضل لكل الاتفاقيات القائمة المصممة من أجل دحر الإرهاب.

وختاما أود تكرار إدانة حكومتي القاطعة للاستغلال غير الحكيم لأي سبب لدعم مخططات المتطرفين المضللين مما له عواقب هدامة واسعة النطاق على العالم. وأعيد تأكيد دعم ملاوي الكلي لأي اقتناص في إطار ولاية من الأمم المتحدة، لمرتكبي الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، ولأي حملة متواصلة لاحقة ضد الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

السيد أبليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات الذين أعربوا من هذه

المنصة عن مواساتهم لحكومة وشعب الولايات المتحدة في الخسارة البشرية غير المسبوقة خلال الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر في مدينة نيويورك وفي واشنطن العاصمة. كما نعرب عن تعازينا وتعاطفنا مع الدول الأعضاء الأخرى التي راحت أرواح مواطنيها في مركز التجارة العالمي أو على متن الطائرات المختطفة. وأرمينيا تدين بشدة تلك الجرائم المرتكبة ضد كل الأمم الديمقراطية المسالمة وضد فكرة التعايش السلمي وضد إقامة نظام عالمي إنساني. ولا تقف آثار المأساة عند الولايات المتحدة؛ فهي تؤثر على المجتمع العالمي برمته. فيجب تقديم مرتكبي ومنظمي هذه الهجمة ومن يرعاها إلى العدالة بكل الطرق الممكنة.

وللأسف فإن أول قرار اعتمدته الجمعية في دورتها الحالية كان لا بد أن يتعامل مع الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر. غير أن تلك الوثيقة المقتضبة تعد في الوقت نفسه شهادة فريدة على تصميم المجتمع الدولي على مكافحة شرور الإرهاب والقضاء عليه. فهي رسالة موجزة لكنها قوية بأننا، حسب تعبير الأمين العام ”نرد على هذه الضربة بالتأكيد وبكل ما أوتينا من قوة، على إنسانيتنا المشتركة والقيم التي نتشاطرها، ولن نسمح بأن تهزم“. (A/56/PV.7). ونشيد بالأمين العام لاستعداده لإشراك منظومة الأمم المتحدة كلها في مكافحة الإرهاب الدولي. ونؤكد له أن جمهورية أرمينيا ستدعمه وتسهم في كل الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وأرمينيا ترحب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣(٢٠٠١) الذي اتخذه المجلس بالإجماع في الأسبوع المنصرم. فهو وثيقة هامة تزودنا بآلية فعّالة لمكافحة الإرهاب وتحدد التزامات كل بلد في الحرب العالمية ضد ذلك الشر. ونحن نعلن استعدادنا للتقيد بكل أحكام ذلك القرار، وللإسهام في كل تدابير مكافحة الإرهاب الواردة فيه.

إن استمرار حصول الإرهابيين الدوليين على ملاذ آمن في بعض البلدان يجعل الكفاح ضدهم عسيرا بشكل خاص. ومن المعلوم تماما أن خلايا الإرهابيين في بعض البلدان تتخفى وراء أسماء منظمات غير حكومية أو صناديق خيرية، وأن السلطات الوطنية في معظم تلك الحالات تغمض عيونها عن أنشطتها في سعي منها إلى استغلالها لمصالحها الوطنية.

والأمم المتحدة ذات الخبرة الطويلة في رصد حالات حقوق الإنسان في العالم أجمع تستطيع أيضا أن تضع الإرهاب الدولي في قائمة أولوياتها ذاتها. وبوسع الأمم المتحدة أن تقوم بدور إيجابي للغاية لتشجيع الدول الأعضاء على تبادل المعلومات التنفيذية عن الإرهابيين وشبكاتهم. وآليات الأمم المتحدة الموجودة في مجالات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ومكافحة المخدرات وانتشار الأسلحة النووية وسائر المجالات ينبغي أن تكون لها لهجتها الواضحة المعلنة في مكافحة الإرهاب. فينبغي بذل جهد خاص لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل النووية منها والبيولوجية والكيميائية. ولا يمكن أن نتجاهل احتمال تمكن بعض الشبكات الإرهابية بالفعل من صنع أسلحتها وإقامة منشآتها البيولوجية والكيميائية. ومن الحتمي أن تزيد الدول الأعضاء جميعها تعاونها في مكافحة الإرهاب وأن تتقيد بالمبادئ الواردة في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب.

ومما يؤسف له أننا مضطرون لإثارة قضية الإرهاب الدولي في سنة أعلنت الجمعية العامة أنها ستكون سنة الأمم الدولية للحوار بين الحضارات. فبوسع المرء أن يفترض أن الأعمال الشريرة بهذا الحجم قادرة على تقويض فكرة الحوار وبدلا منها إنعاش التنبؤات السيئة بالصدام بين الحضارات. والدرس الذي يجب أن نتعلمه اليوم درس واضح: بوسع العمل السياسي والعمليات العسكرية أن يقدما للعدالة

المسؤولين عن الهجمات الإرهابية، ولكن لا يمكنهما زعزعة أسس الأفكار التي تحركها وتسمم عقولها بالكراهية والغضب. وهذا هو المجال الذي يمكن فيه لمبادرات من قبيل الحوار بين الحضارات أن تثبت فعاليتها. ولكن ينبغي ألا يقتصر الحوار على المحافل السامية والمؤتمرات العلمية؛ بل أن يجد الوسائل الفورية والفعالة للوصول إلى الناس العاديين، الذين هم أبعد ما يكونون في أغلب الأحوال عن التأثر بالوطنيين المتطرفين والمتعصبين الدينيين.

إن أرمينيا تحتفل بالذكرى السنوية السبعمائة بعد الألف لاعتناقها المسيحية كدين للدولة. وقد تقيدنا طوال ١٧ قرنا بنظام قيم تمتد جذوره في دين الحب والعفو ذلك. ولكننا نرفض ضيق أفق الذين يدعون أن دينا واحدا هو الذي يدعو إلى الحرية والديمقراطية. إذ يمكن أن نجد في أي دين مثلا لقيم إنسانية سامية. ونحن نرى أن على الأمم المتحدة ألا تدخر جهدا في سبيل منع ظهور خطر الإساءة إلى أمم أو ديانات بكاملها. فلا يوجد دين شرير. ولا يوجد دين يبرر قتل الأبرياء. غير أن أي دين يمكن أن يصبح سلاحا إذا استعمل أو استغل حين تسقط مجتمعات بأكملها فريسة للفقر والمرض والجهل وضياع الآمال.

وينبغي أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها في ميداني التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر فهاذان هما الميدانان الاستراتيجيان في الحرب على الإرهاب. وبوسع البلدان المانحة أن تسهم في الفوز في تلك الحرب، لا بإرسال القوات العسكرية إلى مناطق القلاقل فحسب، بل أن تكون أكثر سخاء في المساعدة المالية لأشد البلدان فقرا، إما بصورة مباشرة أو عن طريق وكالات الأمم المتحدة.

وفي مخطوطات البحر الميت المشهورة التي كتبت قبل ٢٠٠٠ عام، توجد قصة للمعركة الفاصلة في المستقبل بين ''أبناء النور'' و ''أبناء الظلام''. ويبدو أن تلك المعركة قد بدأت الآن. وتتوقف نتائجها على جهودنا المشتركة وتصميمنا المشترك، لا غيرهما.

السيد سليد (ساموا) (تكلم بالانكليزية): السيد نائب الرئيس، يشرفني كثيرا أن أكون على هذه المنصة وأنتم ترأسون الجمعية.

إن ساموا تشارك بقية العالم في إدانته القوية والصريحة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية على نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا. وأود، باسم حكومة بلادي، أن أعرب لشعب الولايات المتحدة عن شعورنا بالرعب والأسى، وأن أقول أن لدينا شعورا عميقا جدا بآلامه.

وأود أن أعرب أيضا عن إعجابنا العظيم بقيادة الشعب الأمريكي وللشجاعة والقدوة الرائعتين اللتين أظهرهما. وما نشهده من استجابة وطنية في مدينتنا المضيفة بصفة خاصة يبرهن دون شك على القوة الفائقة لهذه الديمقراطية العظيمة والروح التي لا تقهر لشعبها.

لقد كانت هذه جريمة في غاية البشاعة وعمل شرير متعمد. فقتل آلاف من الأبرياء، وكان الناس حبيسين في المباني و لم ينذر الأفراد مطلقا. إننا نتقدم بأحر تعازينا القلبية إلى أسرهم وأصدقائهم – ونلاحظ أن كثيرا من البلدان الأخرى الممثلة في هذه القاعة فقدت أرواح مواطنيها.

إن الإرهاب تهديد مباشر وخطير جدا للديمقراطية وللممارسة الحرة لحقوق الإنسان وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية. واتضح هذا على نحو لم يسبق له مثيل إثر هذه الهجمات الفظيعة على الولايات المتحدة.

ويهدد الإرهاب الحقوق الأساسية لأنه يتجاهل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكرامة المجتمع، بل هو نقيض كل ذلك بعينه. وكما ثبت مرة تلو الأخرى، فالإرهاب لا يحترم النظام الاجتماعي أو الحياة أو الممتلكات البشرية. والصعوبة التي تواجهها وكالات إنفاذ القانون

بصفة خاصة هي أن الإرهاب لا يتخذ شكلا واحدا، بل أشكالا مختلفة. وما يجعله خطيرا بصفة خاصة اليوم هو التعصب الذي يدفعه واختيار أسلحة يتزايد تعقيدها وخطورتها وما يبدو أنه تفضيل متعمد للتدمير الفظيع والقاتل.

وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المروعة ألقت الضوء لا على الحاجة إلى الاستجابة الدولية المتضافرة والفعالة فحسب بل تسترعي الانتباه كذلك إلى عدم كفاية الأشكال التقليدية لإنفاذ القانون عن مكافحة الإرهاب.

وكما يسعى آخرون إلى التأكيد، لم يكن هذا اعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل على جميع الدول. وذلك لأنه ضربة لنفس المبادئ التي تنادي بها هذه المنظمة، وهي النظام الدولي والسلام وحقوق الإنسان وحرياته وسيادة القانون. وهو في الواقع اعتداء على القيم العالمية المشتركة واعتداء على البشرية بأسرها.

ولهذا، فإن هذه لحظة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة. ومن الضروري أن تكون هناك استجابة فعالة من المجتمع الدولي. ويجب أن تكون استجابة تضامن واضح وملموس، تضامن نعتقد أن الأمم المتحدة في وضع فريد بالنسبة لبنائه ودفعه إلى الأمام.

ونحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى التزام واضح من كل دولة عضو باتخاذ الإجراءات الملموسة ضد المسؤولين عن ذلك، وهي إجراءات يجب أن تتخذ الآن وفي الأجل الطويل. وإذ نفعل ذلك، يجب أن نميز بوضوح بين الأفراد من مدبري هذه الأعمال والمدنيين الأبرياء، بين من يرتكبون هذه الفظائع ومن يشتركون معهم ببساطة في عقائدهم الدينية أو عرقهم أو موطنهم الأصلي.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار بأنه لا يمكن الفصل بين مكافحة الإرهاب ومهمة منع الجريمة المنظمة ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة واحتواء الصراع وإنهائه. ويجب علينا كذلك أن نضمن المعالجة الواجبة والفعالة لظروف الفقر واليأس التي تولد الجهل والكراهية والعنف والتطرف ويجب علينا قبل كل شيء أن نظل مصممين على التمسك بسيادة القانون والمبادئ التي ترتكز عليها سيادة القانون.

والتأكيد الواضح لهذه المبادئ ولقواعد القانون الإنساني الدولي سيساعد على حرمان مدبري هذه الجرائم من أي كسب يسعون إلى الحصول عليه عن طريق العنف والتدمير.

وترى حكومة بلادي أنه لا محل للموارية الأخلاقية. فالقتل المتعمد للمدنيين الأبرياء، بغض النظر عن أي سبب أو تظلم، أمر لا يمكن تبريره قانونا أو قبوله من الناحية الأخلاقية.

وفي هذا الصدد، نعتبر أنه من الضروري أن نجدد بذل الجهود لتعزيز سرعة دخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ. فسير العمل في المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأعمال الإرهابية التي تعادل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وهي ما نعتبر أن الهجمات على الولايات المتحدة تندرج تحتها، سيشكل سلاحا جوهريا من الأسلحة الدولية لمكافحة الإرهاب.

وقد طورت الأمم المتحدة ووكالاتها مجموعة كبيرة من الصكوك القانونية التي تمكن المجتمع الدولي من اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الإرهاب، بما في ذلك تسليم المجرمين ومحاكمتهم وقمع غسيل الأموال.

وقد جرى اعتماد إثني عشر بروتوكولا واتفاقية على الصعيد العالمي، فضلا عن العديد من الإعلانات. ويقود الأمين العام الآن دعوة جميع الدول الأعضاء إلى التصديق على جميع صكوك مكافحة الإرهاب وتنفيذها. وهي دعوة

نؤيدها تأييدا كاملا. ونؤيد كذلك الجهود المبكرة والمتضافرة للفراغ من مشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي ولوضع اتفاقية شاملة تعنى بالإرهاب الدولي. وتتفق هذه الجهود مع الإدانة القوية التي أصدرتها الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر ومع نداء الجمعية باتخاذ إجراءات فورية لتعزيز التعاون الدولي بغية منع الأعمال الإرهابية والقضاء عليها.

ونرى أن من المناسب أن تنهي الجمعية هذه المناقشة التي استغرقت أسبوعا بإصدار تأكيد جديد واضح على اتخاذ إجراءات فورية مع توضيح الخطوات المحددة الواجب اتخاذها.

وتشيد ساموا بالإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن. فقد أعلن المجلس عن حق أن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة تهديد للسلم والأمن الدوليين. والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الهام جدا الذي اتخذه المجلس بالإجماع يوم الجمعة الماضي، والذي يبني بسرعة على القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١) ينص بتفصيل أكبر على ما ينبغي الاضطلاع به. ونقدر بصفة خاصة قرار إنشاء لجنة لرصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهذه القرارات مجتمعة تعطي أوضح إشارة لتصميم المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات ملموسة ضد تمويل الإرهابيين وتدريبهم وتحركهم ولضرورة تعاون جميع الدول في أية حملة تشن ضدهم. ونعتقد أن هذه القرارات تتيح الأساس اللازم لكفالة الدعم والتعاون الدوليين على أوسع نطاق ممكن من أجل الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد صربيني (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى الذي يتكلم فيها وفد بلادي أثناء دورة الجمعية العامة هذه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ السيد سونغ - سو هان على الانتخاب الذي يستحقه عن جدارة. وأقدم دعمي في مساعينا لضمان إحراز نتيجة ناجحة لهذه المناقشة.

وفي سياق الاجتماع الذي نعقده فإن الكلمات وحدها قد لا يكون لها أي مغزى. وعلى غرار ما فعله جميع المتكلمين، فإننا ندلي ببياننا في ظل خلفية من الهجمات الوحشية التي ارتُكبت ضد البلد المضيف لنا. وأود أن أعرب مرة أخرى عن أعمق مشاعر المواساة من جانب حكومة جلالته وشعب بروني دار السلام لشعب الولايات المتحدة ورئيس بلدية وعمدة نيويورك وسكانها وجميع البلدان التي كان لها رعايا من بين ضحايا الهجمات الإرهابية التي ارتُكبت ضد هذه المدينة. وتشاطر بروني دار السلام بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الإدانة القوية لجميع أعمال وطرق وممارسات الإرهاب التي ليس لها ما يبررها أينما وقعت وأيا كان مرتكبوها.

وتوضح أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أنه ما من بلد، كبيرا كان أو صغيرا، في مأمن من الهجمات الإرهابية. فالإرهاب يؤثر بشدة على استقرار الدول ويخلِّف نتائج عكسية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فهذه الأعمال التي لا تميز تحتقر الحياة الإنسانية وكرامة الإنسان وتحرم الناس من السلام والوئام اللذين تنادي بهما جميع الديانات. ولذلك من الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي معا لمنع جميع أشكال الإرهاب والقضاء عليها وذلك بتحقيق التعاون والتنسيق على نحو أوثق بين الدول. الأمر الذي يقتضي اتباع نهج شامل وتقدمي ومتوازن. وينبغي أن يكون استخدام القوة الملجأ الأخير مع الأخذ في الاعتبار الآثار الإنسانية المترتبة عليه، والتي قد تثير حلقة مفرغة أخرى من العنف.

وفي هذا الصدد يؤيد وفدي ويرحب بالبيان الذي أدلى به الأمين العام حيث قال:

”هذه المنظمة هي المحفل الطبيعي لبناء مثل هذا الائتلاف العالمي. وهي وحدها التي يمكن أن تضفي الشرعية العالمية على الكفاح الطويل الأجل ضد الإرهاب“. (A/56/PV.7)

وفضلا عن ذلك، يؤيد وفدي ما قاله الأمين العام بأن ردنا ينبغي أن يكون بإعادة تأكيد حكم القانون على الصعيدين الدولي والوطني.

ووجودنا هنا جميعا اليوم للمشاركة في هذه المناقشة دليل على خطورة هذه القضية والتزامنا الثابت بالتصدي لهذه القضية ونوافق على الشعور العام الذي أُعرب عنه خلال هذه المناقشة ومفاده أنه يتعين معالجة هذه القضية على جناح السرعة.

وفي السنوات القليلة الماضية، نظرت اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢٠١ في مسألة إيجاد طرق للقضاء على الإرهاب. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل في أن تحقق اللجنة المخصصة المزيد من التقدم في أعمالها بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي. ونرى، أن هذه الاتفاقية ستوفر الإطار الصحيح لجهودنا المبذولة لمكافحة الإرهاب.

وكدليل على التزامنا، انضمت بالفعل بروني دار السلام إلى ست اتفاقيات تتعلق بالإرهاب وهي الآن في المراحل النهائية للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. ونؤيد الدور القيادي الذي تقوم به الأمم المتحدة باتخاذها تدابير فعالة لمنع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية. وعلى الصعيد الوطني، سنت بروني دار السلام وتنفذ تدابير عن طريق الأمر الخاص بغسل الأموال والسلوك الإجرامي. وفضلا عن ذلك، تم تشريع لوائح ذات مغزى وقابلة للإنفاذ تتعلق بالائتمان، وإدارة الشركات، والتأمينات والمصارف ودخلت تلك اللوائح حيز النفاذ في السنة الماضية.

وهكذا، نشعر بأن بروني دار السلام اتخذت بالفعل خطوات أولية لمنع وقمع تمويل الأنشطة الإرهابية.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): إن الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ضد شعب الولايات المتحدة، وارتكبتها منظمة إجرامية وهمجيون قتلوا الآلاف من الأبرياء، كانت هجوما على العالم المتحضر كله، وعلى الحرية والديمقراطية. وألبانيا تشجب بقوة هذا العمل الإجرامي، غير المسبوق في تاريخ العالم، الذي يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وتطالب بتقديم مرتكبي تلك الهجمات إلى العدالة فورا. إننا مدينون بذلك لضحايا الهجوم الأبرياء، والحرية والديمقراطية. وندين بذلك لنصرة القوى التقدمية على مرتكبي الأفعال الشريرة ولجميع الدول المحبة للحرية والديمقراطية.

ولقد أعربت الدولة الألبانية عن عميق تعازيها للخسارة في الأرواح وأعربت عن تضامنها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعتقد بأنه ليس هناك شيء في العالم يستطيع أن يغير روح الشعب الأمريكي المحبة للحرية وقيادته العظيمة، التي لا غنى عنها لبناء عالم حر وديمقراطي.

وفي البيان الذي ألقاه السيد إلير متا، رئيس وزراء ألبانيا، في ١٤ أيلول/سبتمبر، قال:

”في الحرب العادلة التي يخوضها العالم المتحضر ضد الإرهاب وضد قوات الظلام الإجرامية، تقف ألبانيا مع الولايات المتحدة ومع حلفائنا في الاتحاد الأوروبي وذلك بوضع أراضيها وقواعدها العسكرية، بل أيضا وضع كل البنية التحتية والموارد البشرية اللازمة تحت تصرف حلفائنا“.

إن الإرهاب يهدد السلم والأمن الدوليين، ولذلك، تنبغي محاربته بجميع الوسائل، وبعزم وبتعاون جميع البلدان.

وينبغي أن تقف دولنا متحدة بفضل حسها الشديد بالمسؤولية لتعلنها حربا أكيدة ومتعددة الجوانب ضد الإرهاب. وتؤيد ألبانيا بالكامل الإجراء الذي اتخذه المجتمع الدولي ضد الإرهاب وهي على استعداد لتقديم كل المساهمات المطلوبة.

وتعتقد ألبانيا بأن لدى الأمم المتحدة كل الفرص ولديها الموارد اللازمة للقيام بدور قيادي وتنسيقي في جهود المجتمع الدولي للقضاء على كارثة الإرهاب الدولي. وفي هذا الإطار، تحبذ ألبانيا اعتماد اتفاقية دولية شاملة لمناهضة الإرهاب. وفضلا عن ذلك، تؤيد ألبانيا بقوة قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اللذين يظهران بوضوح أنه ينبغي لنا أن نبذل بصورة مشتركة جهودنا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمنع تمويل المنظمات الإرهابية، وجمع وتبادل المعلومات الضرورية بغية منع وقوع هجمات إرهابية في المستقبل، وحرمان الإرهابيين من الحصول على ملاذ آمن وتحطيم قواعدهم.

الإرهاب بلاء يودي بحياة الأبرياء، ويهدد القيم الإنسانية، وحقوق الإنسان وحريته ويعوق التنمية والتقدم في العالم. ومحاربة الإرهاب ينبغي أن تسمو فوق مصالح فرادى الدول. ولا يمكن تبرير الإرهاب بالاختلافات في التنمية الاجتماعية أو أوجه التباين الثقافية والاجتماعية. ولا يمكن بأية حال الخلط بينها وبين الكفاح المشروع لشعب يطلب الحرية وتقرير المصير. فالمساواة واحترام الحقوق الديمقراطية، فضلا عن ذلك، لا يمكن استخدامها لتبرير الموقف المتصلب لبعض البلدان المتمثل في عدم احترام حقوق المواطنين في مجتمعات متعددة الأعراق ومبادئ وعشق الديمقراطية في تلك المجتمعات.

وألبانيا، البلد الديمقراطي كل ما يتمناه الاندماج في الهياكل الأوروبية – الأطلسية، يعمل ليس فحسب للمصادقة على جميع الصكوك الدولية المناهضة للإرهاب، ولكنه اعتمد أيضا مجموعة التشريعات كاملة ويواصل حربه ضد الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة وهي أعمال تستخدم لدعم الأعمال الإرهابية. والأحكام القانونية في القانون الجنائي الألباني تشجب النشاط الإرهابي واستنادا إلى تشريعاتها، أقامت تعاونا جيدا ومثمرا ضد الاتجار غير المشروع بين سلطات العدل والشرطة الألبانية ونظرائها في البلدان المجاورة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك أسرعنا باتخاذ الإجراءات القانونية لتيسير انضمام ألبانيا إلى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وإضافة إلى ذلك، ترحب ألبانيا، بوصفها من بلدان البلقان، بأي مبادرات إقليمية أو أوروبية لاستئصال شأفة الإرهاب والمنظمات الإرهابية وتبدي استعدادها لتقديم المساعدة لهذه المبادرات.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، هاجم الإرهابيون الولايات المتحدة الأمريكية، إحدى الدول الرئيسية المؤسسة للأمم المتحدة، وهي منظمة جمعت بين جميع بلدان العالم للدفاع عن السلام والحرية. ويجب علينا، نحن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نتكاتف على محاربة الإرهاب. ويجب أن نبني، في عملنا من أجل الحرية ومستقبل الحضارة، ائتلافاً عريضاً طويل الأمد لتحقيق رسالتنا. وإلا فسوف نقع فريسة لقوى الجمود الفكري والبدائية والنكوص القاتمة، ونعيش واجس العنف والإجرام.

وكما قال رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الأونرابل توني بلير منذ بضعة أيام فقط:

”لا سبيل إلى التوصل إلى حل وسط مع هؤلاء الناس، ولا تلاقي في الأفكار ، ولا تفهم لهذا

الإرهاب. فليس أمامنا سوى خيار واحد، هو أن نهزمه أو يهزمنا. ولا بد لنا من أن نهزمه''.

ونرى أن انتصارنا في هذه المعركة الطويلة سيزيد كذلك هيبة الأمم المتحدة والدور الذي تضطلع به في العالم ويزيد المنظمة قرباً من مدينة نيويورك، مدينتنا المضيفة، فضلاً عن الإسهام في سرعة إنعاشها.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): بدأت الحوادث المثيرة والفظيعة التي وقعت مؤخراً في الولايات المتحدة حوالي الساعة ٩/٠٠ في ١١ أيلول/سبتمبر. بيد أنه قبل ذلك بما لا يزيد عن يومين، في ٩ أيلول/سبتمبر، في أفغانستان التي تفصلنا عنها محيطات، اغتال اثنان من الإرهابيين من أصل عربي، متنكرين في زي صحفيين، أعظم القادة العسكريين لأفغانستان الحرة ، القائد أحمد شاه مسعود. وتكشفت خطة الاغتيال الجهنمية فيما بعد وظهر أنها مقدمة لما شهدناه جميعاً بمرارة في الولايات المتحدة بعد ذلك، حيث تأكد تقريباً أن من أوفد القائمين بالاغتيال عقل مدبر وحيد، هو أسامة بن لادن.

ويعلم الإرهابيون الدوليون أن افغانستان ستكون مركزاً لعمليات انتقام دولية، ومن ثم استهدفوا أشجع وأعظم قائد للمقاتلين المناوئين للطالبان ولإبن لادن، لأنه كان في متناولهم مباشرة.

هناك زهاء ١٢ اتفاقية دولية ملزمة أو بروتوكولاً دولياً ملزماً بشأن مكافحة الإرهاب، فضلاً عن قرارات للجمعية العامة عن منع وقمع الإرهاب، ولا سيما القرار ٤٩/٦٠ ومرفقه، الذي اعتمد بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بشأن تدابير القضاء على الإرهاب. ولكن بعض البلدان لجأت في تحدّ ظاهر إلى اتخاذ الإرهاب وسيلة لتحقيق برنامجها السياسي العسكري، وخير نموذج لهذه البلدان باكستان. ولعل الخبير العالمي في الشؤون الأفغانية، السيد أنتوني ديفيز، محرر جيتز ديفنس ويكلي ، قد عرَّف الحالة أفضل تعريف في معرض إشارته إلى المخابرات العسكرية الباكستانية، أو دائرة الاستخبارات العسكرية. ففي تحليله المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر، كتب يقول:

> ''ومن غير المؤكد إلى أي مدى يرغب ضباط دائرة الاستخبارات العسكرية [الباكستانيون] الميدانيون في التعاون على تدمير قوة [الطالبان] عاونوا في إيجادها والحفاظ عليها.''

واسمحوا لي بأن أقول ما قلناه مرارا وتكرارا: لقد كانت سياسات باكستان تجاه أفغانستان، بدءاً من عام ١٩٩٢، على خطأ طوال الوقت. فقد حولت تلك السياسات معظم إقليم أفغانستان إلى نواة لخطط الإرهاب العالمي. وأطلقت أيدي رجال الدين الباكستانيين الذين يدعمون الطالبان، والذين يصفهم الجنرال مشرف نفسه الآن فقط ''بالمتطرفين الدينيين''، ولو أنه لم يصفهم بذلك من قبل. وما زال الطالبان يوفرون المأوى لأسامة بن لادن، بطل جهادهم. ومن سخريات القدر أنه في واقع الأمر ألد أعداء الإسلام الحقيقي. فالإسلام يدعو للاعتدال ويحرم الإرهاب. أما قتل الأبرياء فليس غريباً فقط عن الإسلام، بل هو منافٍ للإسلام.

وتحصد باكستان الآن ما ترتب على سياسة الهيمنة التي اتبعتها في أفغانستان نتائج جانبية سلبية بدرجة خطيرة. فقد انتهى سعي باكستان لإيجاد نظام عميل في كابول بهدف ضمان ''عمق استراتيجي'' إلى الوقوع في ''حفرة استراتيجية'' حقيقية، حيث يرى البشتون في أفغانستان العواقب الوخيمة لسياسة باكستان الأفغانية.

أما التراجع العشوائي الذي قامت به مؤخراً الطغمة العسكرية في باكستان، والذي حدث تحت ضغط قوي من المجتمع الدولي، فلا يبرئ بحال من الأحوال ساحة دائرة

الاستخبارات العسكرية الباكستانية من الجرائم التي ارتكبت بالتحالف مع أسامة ومرتزقة الطالبان ضد الإنسانية في أفغانستان. فدائرة الاستخبارات العسكرية في باكستان هي وحدها المسؤولة عن إيجاد الأنشطة الإرهابية في أفغانستان وتنظيمها والتحريض عليها، وعن تجنيد المشتركين فيها.

أما المدارس الدينية في باكستان الوثيقة الصلة بدائرة الاستخبارات العسكرية، واسمها المدارس، فتعلم الإرهابيين وتلقنهم من الناحية المذهبية، في محاولة لإنفاذ مخططات باكستان التوسعية في المنطقة.

وقد سلط الأمين العام الضوء في تقاريره عن الحالة في أفغانستان على مدى العامين الماضيين على وجود المقاتلين الأجانب والدور الذي يؤدونه في أفغانستان، ولا سيما التابعون منهم لباكستان وأسامة بن لادن. إذ تشكل مخيمات الإرهابيين التي استحدثت في أفغانستان مراكز للتدريب يتدرب فيها المقاتلون العرب والباكستانيون على أيدي معلمين عسكريين محترفين من دائرة الاستخبارات العسكرية. وهم لا يدربون على قتل الأفغان وحدهم، بل على تنفيذ المهام في كشمير وغيرها من البلدان، بهدف شن حرب وفقاً للمخططات الباكستانية.

ودولة أفغانستان الإسلامية تعتبر أن كل عنصر في مثلث الشر الذي تتكون أضلاعه من دائرة الاستخبارات العسكرية في باكستان، وطالبان، وبن لادن مسؤول بنفس القدر عن الجرائم الكثيرة المرتكبة بحق شعب أفغانستان وشعوب أخرى.

إن التهم الجنائية الموجهة ضد ذلك التحالف الشيطاني تلقي بعبء متساو من المسؤولية على كل مكون من مكوناته. والحكومة الباكستانية، وبخاصة واضعو السياسة وكبار ضباط القوات المسلحة في دائرة الاستخبارات العسكرية، الذين كانوا وراء خطر صبغ المنطقة بطابع الطالبان وصوغ تحالفات بين بن لادن والطالبان والجماعات الدينية المتطرفة في باكستان، يجب اعتبارهم مجرمين. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان والأفراد والدوائر التجارية الاحتكارية، الذين ساهموا في خلق هذا الغول في المنطقة يجب محاسبتهم على تصرفاتهم وأفعالهم.

إن المقاومة المسلحة التي نخوضها ضد الطالبان وضد بن لادن لم تكن وليدة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي وقعت في الولايات المتحدة. فالجبهة الموحدة لدولة أفغانستان الإسلامية كان عليها أن تحارب الطالبان وبن لادن على امتداد السنوات الست الماضية. وكان علينا أيضا أن نقاوم آلاف المحاربين المسلحين الباكستانيين الذين يطلق عليهم اسم ''المتطوعين'' والمعروفين بأنهم طالبان الباكستانيون.

وقد اعترفت باكستان رسميا بنظام الطالبان العميل الذي هو صنيعة باكستان نفسها. واليوم، يوجد حوالي ٨ ٠٠٠ باكستاني مسلح يدعى أنهم ''متطوعون''، أرسلتهم دائرة الاستخبارات العسكرية إلى أفغانستان، وما زالوا يقاتلون في كل مكان هناك جنبا إلى جنب مع الطالبان وبن لادن. وهذا يفسر كيف أمكن للطالبان أن تغزو المدن الشمالية – مثل ميمنة ومزار الشريف وكوندوز، وغزوها طالوقان في العام الماضي فقط. هذا علاوة على أن دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية نقلت آلافا من الشباب العرب إلى داخل أفغانستان ليعملوا في خدمة بن لادن.

وأرجو أن تكون النقاط التالية واضحة للجمعية العامة.

أولا، إن مرتزقة الطالبان لم يشاركوا في حرب الاستقلال التي خاضتها أفغانستان ضد الجيش الأحمر في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩. ففي ذلك الوقت كان أغلبهم من أطفال مخيمات اللاجئين الأفغان في باكستان.

ثانيا، إن الطالبان لا يمثلون الأمة الأفغانية، ولا يمثلون بشتون أفغانستان. بل بالأحرى فرضهم بلد أجنبي على أفغانستان.

ثالثا، إن معتقدات الطالبان وأفكارهم تقتضي الرجوع بأفغانستان إلى العصور الوسطى. ولا يخفى على أحد سلوكهم العنيف تجاه المرأة، ومدى بغضهم لتعليم النساء.

وأرجو أن تكون الجمعية العامة والعالم أجمع على علم أيضا بالأمور التالية.

أولا، لا توجد أغلبية عرقية مطلقة في أفغانستان. فالمجموعات العرقية فيها هي أقليات نسبية.

ثانيا، حتى البشتون والطاجيك، يشكل كل منهم أقل من ثلث سكان أفغانستان. وهذا هو الواقع الصارخ الذي لا يمكن دحضه في أفغانستان اليوم.

ثالثا، إن الهزاره والأوزبك والتركمان والبالوش يشكلون أيضا طوائف عرقية رئيسية. كما توجد مجموعات عرقية كثيرة أخرى.

رابعا، ومع ذلك، فإن جميع الأفغان يحبون وطنهم حبا شديدا، وهم لا يقبلون السيطرة الأجنبية حتى لو تخفت تحت قناع الدين.

خامسا، إن المقاومة الأفغانية الوطنية الحالية التي تضم كل المجموعات العرقية في أفغانستان، لا يمكن قمعها إطلاقا بأية استثارات خطابية أو حيل تشيع الفرقة.

سادسا، لا يمكن الحفاظ على أي نظام سياسي في أفغانستان ما لم يكن عريض القاعدة ومتعدد الأعراق وممثلا لكل أفراد الشعب، وهو ما دعا إليه العديد من قرارات الأمم المتحدة. ووجود أفغانستان مستقلة ومسالمة ومستقرة سيخدم حتما المصالح المشروعة لجميع البلدان المجاورة بما فيها باكستان.

سابعا، دأبت باكستان على نصح بقية العالم بـ ''التعامل'' مع الطالبان. وقد ثبت أن ذلك أشبه ما يكون بمحاولة لحلب الثور. ولنسأل هذا السؤال: هل هناك أي بلد في العالم يرضى عن الروابط التي كان من الممكن أن يقيمها مع الطالبان والحقيقة هي أن مرتزقة الطالبان يؤمنون بأن غير الطالبان؟ والأجانب لا يمكن أبدا أن يكونوا على حق إلا إذا عملوا وفقا لأهوائهم.

ثامنا وأخيرا، ليس هناك طالبان خيرون أو طالبان أشرار حتى يمكن للمرء أن يميز بينهم. وعندما ينهزم الطالبان لن يكون هناك من يسعد بأن يقال عن شخص ما إنه من الطالبان.

إن دولة أفغانستان الإسلامية تقر تماما على الآراء المعرب عنها في الجمعية العامة بأن الكفاح ضد الإرهاب يتطلب تعاونا عالميا واسع النطاق. وفي اعتقادنا أن الجهود العالمية يجب تنسيقها ووضعها موضع التنفيذ العملي تحت إشراف الأمم المتحدة.

إن دولة أفغانستان الإسلامية تقف متمسكة بالتزامها، ومستعدة للانضمام إلى المجتمع الدولي في مسعاه نحو منع الإرهاب وقمعه.

أود أن أختتم كلمتي بإطلاق نداء إلى جميع الدول الأعضاء بأن تمد يد المساعدة الحقيقية لشعب أفغانستان المنهك في معركته الطويلة المريرة ضد الإرهاب. لقد ضرب الإرهاب شعبنا في الصميم خلال السنوات الحالكة التي شهدت حكم الرعب على أيدي مرتزقة دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية وأسامة بن لادن. وما برحت أفغانستان حتى هذا التاريخ ضحية ورهينة للإرهاب الدولي الذي ما زال يُحكم قبضته عليها.

رُفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠